



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة



أثر سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلية لأزمة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

المشرف:

د. الصادق عاشور

الطالبان:

علي قدة

عبد الغني عثمانى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وصيف خالد ابراهيم	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
الصادق عاشور	أستاذ مساعد-ب-	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
سمير تامة	أستاذ مساعد-ب-	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ / 2023-2024م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إهداء

إلى والديّ الكريمين - حفظهما الله ورعاهما -

إلى الزوجة الكريمة - أدامها الله سندا -

إلى إخوتي الأعمام - حفظهم الله وأدامهم عوننا -

إلى أهلي وأقاربي وأصدقائي الأوفياء

أهدي عملي المتواضع

علي قدة

إهداء

إلى أمي وأبي - حفظهما الله ورعاهما -

إلى الزوجة الصالحة - بارك الله لي فيها -

إلى إخوتي الأعزاء - حفظهم الله وأدامهم عوناً -

إلى أهلي وأقاربي وجميع أصدقائي الأوفياء

أهدي عملي المتواضع

عثمان بن عبد الغني

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله

نتقدم بأحر عبارات الشكر والامتنان لأستاذنا المشرف الدكتور عاشور الصادق

لمساعدته لنا في إعداد هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة التي تحملت عناء قراءة البحث

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة.

ملخص الدراسة:

يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات المؤثرة على الحياة الاقتصادية في النظام المالي والنقدي، وخطة التمويل بالدين، حيث تسبب هذا الأخير في مختلف الاختلالات التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وظهور الأزمات المالية. وقد وضعنا كنموذج لهذه الدراسة الأزمة المالية الأمريكية لسنة 2008، وهي أزمة مالية ناتجة عن انفجار فقاعة قروض الرهن العقاري أدت إلى شل الاقتصاد وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، لتتسلل خارج الحدود الأمريكية عبر قنوات نقل لتصبح أزمة مالية عالمية.

ولقد توصلنا في بحثنا هذا إلى أن السبب الرئيسي في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي هو سعر الفائدة والنظام التمويلي القائم على الاستدانة (القروض).

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، استقرار اقتصادي، أزمة مالية، رهن عقاري، تضخم.

Abstract:

The interest rate is considered one of the variables affecting economic life in the financial and monetary system, and the debt financing plan, as the latter causes various imbalances that lead to economic instability and the emergence of financial crises.

We have set as a model for this study the American financial crisis of 2008, which is a financial crisis. Resulting from the bursting of the mortgage loan bubble, which led to the paralysis of the economy and the bankruptcy of many financial institutions, to creep beyond the American borders through transmission channels to become a global financial crisis.

In our research, we have concluded that the main cause of economic instability is the interest rate and the financing system based on debt (loans).

Keywords: loans, economic stability, usury, crises, inflation.

مقدمة

تمهيد:

تعد أسعار الفائدة أداة أساسية في ترسانة السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على النشاط الاقتصادي. وتأثيرها على الاقتراض والإقراض والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي يجعلها حاسمة في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو. ومع ذلك، فإن التغيرات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤدي أيضًا إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة، كما يتضح من الأزمات المالية التاريخية. تعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بمثابة دراسة حالة مثالية لاستكشاف الآثار العميقة لتقلبات أسعار الفائدة على الاستقرار الاقتصادي.

كانت الأزمة المالية لعام 2008، والتي يشار إليها غالبًا باسم الركود الكبير، فترة من الاضطرابات الاقتصادية الشديدة في جميع أنحاء العالم. واتسمت بانحسار المؤسسات المالية الكبرى، وانخفاض كبير في ثروات المستهلك، وزيادة حادة في البطالة. تمتد جذور الأزمة إلى فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة وانتشار الرهن العقاري الثانوي، والتي تفاقمت بسبب المنتجات المالية المعقدة وعدم كفاية الرقابة التنظيمية. وكانت التحركات في أسعار الفائدة، سواء قبل أو أثناء ظهور الانهيار المالي، من العناصر المحورية في هذه الأزمة.

1. الاشكالية:

على الرغم من الأهمية المعترف بها لأسعار الفائدة في التأثير على الاستقرار الاقتصادي، هناك جدل مستمر وعدم اليقين بشأن المستويات والتعديلات المثلى لأسعار الفائدة، وخاصة خلال فترات الاضطراب الاقتصادي. كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 عن ثغرات كبيرة في فهمنا لكيفية تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الأسواق المالية والاقتصاد ككل. وعلى وجه التحديد، لا تزال هناك أسئلة حول توقيت وحجم تعديلات أسعار الفائدة التي يمكن أن تخفف أو تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي. وهذا ما قادنا لطرح التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار سعر الفائدة سببا في عدم الاستقرار الاقتصادي؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية:

- ما هي العلاقة النظرية والعملية بين تغيرات أسعار الفائدة والاستقرار الاقتصادي؟
- كيف ساهمت تغيرات أسعار الفائدة في بداية وتعاقد الأزمة المالية لعام 2008؟
- كيف يمكن للبنوك المركزية تحسين سياسات أسعار الفائدة لإدارة الاستقرار الاقتصادي بشكل أفضل ومنع الأزمات المستقبلية؟

2. الفرضيات:

- للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وما يتفرع عنها من مشكلات نضع الفرضيات الآتية:
- التخفيضات الكبيرة في أسعار الفائدة خلال المراحل الأولى من الأزمة المالية يمكن أن تؤدي إلى استقرار الأسواق المالية ومنع حدوث انكماش اقتصادي أعمق.
 - سوء إدارة تعديلات أسعار الفائدة يساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمات المالية.
 - يمكن للنماذج التنبؤية المحسنة وتحليل البيانات في الوقت الحقيقي أن تعزز فعالية سياسات أسعار الفائدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

3. أهمية الدراسة:

هذه الدراسة مهمة للعديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية والأسر والشركات والمجتمع الأكاديمي. من خلال استكشاف تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الاستقرار الاقتصادي من خلال عدسة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، يقدم البحث تطورات نظرية وتوصيات عملية وفوائد اجتماعية واقتصادية تساهم في نظام اقتصادي أكثر مرونة واستقرارًا.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل السياق التاريخي والأسس النظرية لسياسات أسعار الفائدة وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.
- إجراء تقييم نقدي لدور التغيرات في أسعار الفائدة في الأزمة المالية لعام 2008.
- لتقييم مدى فعالية سياسات سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الاتحادي أثناء وبعد الأزمة.

- وضع توصيات لتحسين سياسات أسعار الفائدة لإدارة الاستقرار الاقتصادي بشكل أفضل ومنع الأزمات المستقبلية.
من خلال معالجة هذه المشكلات، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في فهم أكثر دقة للعلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة والاستقرار الاقتصادي، وتوفير رؤى قيمة لوضعي السياسات والمؤسسات المالية.

5. دوافع اختيار الموضوع

اختيار هذا الموضوع مرتبط بعدة دوافع منها:

- يهتم هذا الموضوع بالقضايا المعاصرة التي هي شغل العالم (الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي).
- الأزمة الأمريكية 2008 الاقتصادية والمالية ساهمت في إعادة النظر في النظام المالي والنقدي بحثا عن بديل يعزز الاستقرار.
- نجاح النظام المصرفي الإسلامي الذي اعتمد على تطبيق القواعد الإسلامية البديلة عن الربا.

6. المنهج العلمي المتبع:

حتى تتمكن من الإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا محاولة اختبار الفرضيات الموضوعية، اعتمدنا على جملة من المناهج، بداية باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في وصف التعريفات والنظريات أما في الجانب المتعلق بالإحصائيات والأرقام فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي.
إن الأدوات المستخدمة في الدراسة قد تركزت على جملة من المراجع الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالمقالات، مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، الدوريات، المؤتمرات والملتقيات، وكذلك الاستعانة بالتقارير الصادرة عن الهيئات الإقليمية والدولية.

7. تقسيمات الدراسة

للإمام بجوانب البحث والإجابة على إشكالية المذكرة، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين، ثم نختتم الدراسة بنتائج وتوصيات.

يتناول الفصل الأول أثر تغيرات سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول درسنا فيه الأدبيات النظرية لسعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي، وفي المبحث الثاني الدراسات التطبيقية لسعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي؛

وأشتمل الفصل الثاني دور تغيرات سعر الفائدة في الأزمة الأمريكية 2008 وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول، قدمنا فيه الأزمة المالية العالمية 2008، والمبحث الثاني عرضنا فيه أثر تغيرات سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا فهي كالتالي:

— صعوبة الحصول على المعلومة والإحصائيات اللازمة في إنجاز هذا البحث.

— قلة المصادر العربية التي تتناول المعلومات الكافية حول هذا الموضوع.

— وجود تفاوتات في ترجمة المصادر والمراجع الأجنبية وصعوبة الوصول إلى الأماكن التي وقعت فيها أحداث الأزمات لإنجاز الدراسة الموضوعية .

— قلة الدراسة الإسلامية التي تتناول سعر الفائدة بإعتباره ربا منهي عنه شرعا

في الأخير نتقدم بأسمى وأرقى عبارات الشكر والإحترام والتقدير لأستاذنا الفاضل: "الصادق عاشور" الذي كان لنا معلما وموجها واستفدنا من نصائحه وتوصياته، كما استدركنا بعض الأخطاء التي وقعنا فيها وذلك من بداية المذكرة حتى اتمامها وإنجازها، فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته، كما نسأل له التوفيق والسداد ورضا رب العباد.

الفصل الأول:

أثر تغيرات سعر الفائدة
على الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

سنتطرق في هذا العنصر من البحث إلى الإطار النظري حول متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي وعلاقتها ببعضها البعض، وسنقسم هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة

نعرض في هذا المطلب الإطار المفاهيمي حول سعر الفائدة من خلال تقديم تعريفه والتطرق إلى أنظمتها وإلقاء الضوء حوله ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: ماهية سعر الفائدة:

سنحاول في هذا الجزء من المبحث التعرف على ماهية سعر الفائدة ومحاولة مقارنته بمصطلح الربا واللذان يعبران عن توجه واحد وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً- تعريف سعر الفائدة:

وقبل التعرف على سعر الفائدة سنحاول التطرق إلى ما معنى الفائدة وربطها بسعر الفائدة.

1. أصل مصطلح الفائدة وتعريفه:

أ. مصطلح سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة هو مصطلح قدمه رجال القانون في إسبانيا كآلية لمعالجة ظاهرة انتشرت آنذاك وهي ممانعة المقترض عن سداد دينه، وكان ذلك في عام 1220م، وما لهذا التصرف من أضرار يتحملها المقرض، ولحماية هذا الأخير تم نص هذا الاقتراح الذي يفرض رسم " البينية interesst" يدفعه المدين في حال تأخره عن سداد قرضه كتعويض لاستعمال النقود خلال فترة التأخير في القرض¹.

¹ طارق الديواني، قضية الفائدة، ترجمة محمد سعيد دباس، الطبعة الأولى، مؤسسة سهيل طرابلسي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص: 58-59.

ب. تعريف الفائدة:

- الفائدة لغة: هي استحداث مال وخير، ويقال: أفدت غيري وأفدت من غيري¹. وقال في لسان العرب هي: ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وجمعها الفوائد، ويقال الرجلان يتفاودان أي: إذا أفاد كل واحد منهما الآخر².
- الفائدة اصطلاحاً: فقد جاء في الشرح الكبير هي: "ما تجددت لا عن مال كعطية أو مُزكى كثمن مقتنى"³.

ويشرح هذا التعريف كلام الأستاذة استشهاد البناء، حيث تقول هي: "الزيادة في الأموال غير المعدة للتجارة، والأموال التي لا تجب فيها الزكاة، كالعقارات والأثاث والحيوان، كالصوف واللبن، وثمر النخل إذا كانت أصولها للقنية، فهذه كلها فائدة مستفادة، وهذا الزائد الذي يعرف في الفقه الإسلامي بالفائدة هو الذي يعرف في علم المحاسبة بالأرباح الرأسمالية، وهذه الأخيرة ليست إلا مجرد مقابل الأجل في عقد القرض، وتكون النسبة ثابتة، ومعينة مسبقاً، وهذا ربا، وهو محرم في الإسلام"⁴.

تعرف الفائدة في المعجم الإنجليزي على أنها "التمن المدفوع لاستعمال النقود خلال فترة من الزمن، فيشتري التجار والأفراد والحكومة استعمال النقود، فالتاجر يدفع الفائدة لاستعمال النقود التي يستخدمها لشراء سلع رأس المال، التي تسمح له بتحقيق زيادة الإنتاجية عن طريق ادخال المخططات الجديدة والآلات الجديدة، في حين يدفع الأفراد الفائدة لاستعمال النقود لأنهم يرغبون

¹ بن فارس، أبو الحسن بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الجزء: 4، 1399هـ-1979م، ص: 464.

² ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، الجزء 3، 1414هـ، ص: 340-341

³ الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، الطبعة: بدون طبعة، دار المعارف، مجلد1، بدون تاريخ، ص: 462.

⁴ استشهاد حسن البناء، العلاقة بين التكاليف والربا والأسعار في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 1980، ص: 37. نقلا عن بلقاسم زيطوط، أحكام الربح في الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، السنة الجامعية: 2013-2014، ص: 6.

في شراء كميات من السلع والخدمات تفوق مقدار دخولهم الجارية، في حين تدفع الحكومة الفائدة لاستعمال النقود لأن نفقاتها في العادة تتجاوز إيراداتها¹.

ومن هنا يتضح أن هناك فرق بين الفائدة والربح من الناحية الشرعية:
فالفائدة محرمة شرعا لأنها ربا.

أما الربح: فهو سبب في نمو عروض التجارة بعد حركة البيع والشراء، فالربح إذن لا يكون إلا بعد التصرف في عروض التجارة ولذا يقال: "إن الربح يتولد عن تفاعل رأس امال والعمل، فمثلا: إذا باع تاجرا أرضا بصدد الاتجار فيها، فإن الزيادة عن ثمن شرائها يسمى ربحا"².

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مصطلح الفائدة له عدة مفاهيم ووجهات نظر، بحيث هناك من يعتبرها الثمن المدفوع لاستعمال النقود، وهناك من يعتبرها الزيادة والنماء في الأعمال غير التجارية، أما الربح فيكون حصرا في التجارة.

2. تعريف سعر الفائدة:

هناك عدة تعريفات لسعر الفائدة والتي سنذكر بعضها كالتالي: فهناك من يراها أنها " الثمن أو المكافأة التي يتحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل واستثماره لفترة زمنية معينة"³.

وهناك من يرى بأن سعر الفائدة هو " نسبة من رأس المال والتي تدفع مقابل استخدامه لمدة زمنية معينة، فهو عبارة عن نسبة مئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلي والذي يدفع كثمن أو مكافأة للمودعين، ويعتبر كتكاليف يتحملها المقترضين، ويتم رفع سعر الفائدة في حالة التضخم والخفض في حالة الكساد"⁴.

¹ The Mc Graw-Hill; dictionary of modern economice, New york, 1965, P.266

² شحاتة شوقي إسماعيل، نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، الزهراء للإسلام، الطبعة: 1، 1893، ص: 119

³ سعيد السهوري محمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 96

⁴ عقبي لخضر، أثر سعر الفائدة الحقيقي على الادخار، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1994-2018)، مجلة البشائر الاقتصادية،

المجلد: 6، العدد: 1، جامعة بشار، أبريل 2020، ص: 67

ويقصد بسعر الفائدة أيضا: المبلغ الذي يدفعه المقترض إلى المقترض جبرا، قيام هذا الأخير بإقراضه مبلغا ماليا لفترة زمنية محددة، وهذا المبلغ ينسب إلى مبلغ القرض الأصلي نسبة مئوية معينة لتشكل بذلك ثمنا مقابلا لاستخدام النقود¹.

ومن خلال التعابير السابقة يمكن القول بأن سعر الفائدة هي عبارة عن نسبة معينة من مبلغ القرض يتحصل عليها المقترض من المقترض جراء منحه لمبلغ مالي معين نظير استخدامه له، وهذا المبلغ يمثل تكلفة التحلي عن الأموال من طرف المقترض لمدة زمنية معينة عادة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

ثانيا- تعريف الربا:

وبما أن الربا في الشريعة الإسلامية يقابله سعر الفائدة لدى البنوك التقليدية فأثرنا أن نعرف الربا لغة واصطلاحا مع تعريف كل مذهب من المذاهب الأربعة لهذا الأخير.

1. الربا لغة: أصل الربا في لغة العرب: الزيادة والنماء والعلو، كما يقول اللغوي أحمد بن فارس في معجمه: يقول العرب " ربا الشيء يربو إذا زاد، وربا الراية يربوها إذا علاها، الرئوة والربوته وهي المكان المرتفع².

2. الربا اصطلاحا: سئل أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى عن الربا الذي لا شك فيه فقال: هو أن يكون للمرء دين فيقول صاحبه للمدين أتقضي أم تُرّبي؟ فإن لم يقضه زاده في المال وزاده في الأجل.

الربا: هو " زيادة يأخذها المقترض من المقترض.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: " كان الرجل من أهل ثقيف - الذين نزل فيهم القرآن - يأتي الغريم عند حلول الأجل فيقول: أتقضي أم تُرّبي؟ فيقضيه، وإلا زاده المدين في المال، وزاده الطالب في الأجل، فيضاعف المال في المدة لأجل التأخير".

¹ عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 568

² بن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكرياء، المحقق: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، الطبعة الأولى، دار الفكر، الجزء الثاني، 1399، ص: 483

ويمكن تعريف الربا على أنه مبلغ يتقرر لصاحب المال مقابل إقراضه لهذا المال مدة من الزمن أو مقابل تأجيله قبض دينه المستحق له مدة من الزمن¹.
ومن المعروف عند كل المذاهب الأربعة أن تعريف الربا هو نفسه عندهم، إلا أن هناك فروقات بسيطة نستعرضها كالتالي²:

- الأحناف: الربا في الاصطلاح: هو الفضل الخالي من العوض المشروط في البيع.
 - الحنابلة: الربا في الشرع هو الزيادة في أشياء مخصوصة، والربا على ضربين: ربا الفضل، وربا النسيئة.
 - الشافعية: هو عقد عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما.
 - المالكية: الربا هو: بيع ربوي بأكثر منه من جنسه ولو حلال لأجل.
- ومما لا شك فيه أن الربا محرم تحريماً قطعياً في ديننا الحنيف لقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾³ وقوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزْبِئُ الصَّدَقَاتِ ﴾⁴.
- ومن السنة النبوية أحاديث عديدة وردت في النهي عنه وتحريمه فعن جابر رضي الله عنه قال: « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء»⁵.

¹ هند مهداوي، سليمة غرزي، سعر الفائدة (الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي مقارنة فكرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 3، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، تاريخ النشر: 20-12-2021، ص ص: 1318-1319.

² أنور مصباح سوبره، شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2004، ص ص: 25-26.

³ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 274.

⁴ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

⁵ صحيح مسلم، (6/1220)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ-1991م، ص: 1220.

الفرع الثاني: نبذة عن الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة

انتقد الكثير من المفكرين والاقتصاديين الغربيين نظام سعر الفائدة بسبب المساوى والأضرار التي يلحقها بالفرد والمجتمع فينتج عنه التفاوت الطبقي، وسوء توزيع المداخيل والثروات، وتوزيع غير عادل للمخاطر والعوائد بين عناصر الإنتاج، ومن بين الآراء المنكرة لهذا النظام نذكر:

- ما قاله الاقتصادي الألماني سلفيو جسل في كتابه "نظام الاقتصاد الطبيعي"، من أن نمو رأس المال سيكون في العصر الحديث سريعاً مما يجعل من العدل القضاء على سعر الفائدة حتى يصبح صفراً ليس فوراً، في مدة قصيرة نسبياً¹.

- عارض أرسطو سعر الفائدة واعتبر الكسب منها إثراء غير طبيعي، وقال تبريراً لذلك: إن النقود غير منتجة في حد ذاتها، واعتبر أن كل فائدة تدفع على اقتراض النقود "رباً". فالنقود مجرد وسيط للتبادل، وعندما تستعمل للحصول من وراء اقتراضها على زيادة "فائدة" فإنها تخرج عن وظيفتها الأساسية "وسيطاً للتبادل"، كما فرّق أرسطو بين الأموال التي تهلك بالاستعمال وتلك التي لا تهلك بالاستعمال وبذلك لا يجوز اقتضاء ثمن استهلاكها².

- لقد صرّح الاقتصادي الكبير اللورد "كينز" يقول: "إن الحياة الاقتصادية السليمة للشعب تتطلب حالة تقرب من المساواة في التوزيع، ومن هنا نرى أن الضرائب التصاعدية المصحوبة بإجراءات متعددة من قبيل التأمين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل، وكذلك يجب إنتاج سياسة دائمة تستهدف خفض "أسعار الفائدة" لما في ذلك من تشجيع للاستثمار من جهة/ والحد من جهة أخرى من قيام طبقة غنية تعيش على إيراداتها أي ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش على الإنتاج³.

¹ غرودة عبد الواحد وأحسن لحسانة، المساوى الاقتصادية لنظام معدل الفائدة وأقرها في حصول الأزمات المالية الدورية ومفهوم الربح بوصفه بديلاً إسلامياً، مجلة التجديد، المجلد التاسع عشر، العدد الثامن والثلاثون، 2015، ص: 178.

² بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في أحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بورمرناس، 2011-2012، ص: 49.

³ عز العرب فؤاد، الربا بين الاقتصاد والدين، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الاسكندرية، 1962، ص: 119-120.

- قول الدكتور "شاخنت" مدير بنك الرايخ الألماني 1953م، إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع أن جمع المال في الأرض صائر إلى قليل من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد أن يصير إلى الذي يربح دائما¹.

ومن هنا نرى أن فئة كبيرة من الاقتصاديين الذين لهم وزن في مجتمعاتهم يعارضون وينتقدون سعر الفائدة، ليس لأنهم يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل لتأثير أسعار الفائدة سلبا على الاقتصاد، وذهاب معظم الأموال إلى فئة قليلة من المرابين مما يخلق عدم توزيع الثروة بشكل عادل.

الفرع الثالث: سعر الفائدة الصفري بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي

1. الأسلوب الرأسمالي في خفض سعر الفائدة إلى الصفر:

ترتكز النظرة الرأسمالية للفائدة على ركيزتين: الأولى أنهم لا يرون ضيرا من الناحية الأخلاقية من التعامل بالفائدة، والثانية أن النظام المصرفي الرائج والمبني على الفائدة مقبول على علاقته، لذلك فإن الوصول إلى سعر الفائدة الصفر يتطلب سياسات نقدية مناسبة والتي لها أهداف اقتصادية كلية محددة تسعى السلطات المالية كمحافظي البنوك المركزية إلى تحقيقها من خلال أدوات مختلفة كعمليات السوق المفتوحة ومعدل الفائدة، ولكي تكون الأداة فعالة يجب توافر عدة شروط أهمها:

- أن تكون الأداة قابلة للقياس.

- لا بد أن يكون مقدورا على التحكم فيها.

- لا بد أن يكون لها تأثيرا قابلا للتنبؤ به بالنسبة للهدف النهائي المراد تحقيقه².

والسياسات التي تحقق تلك الغاية تعتمد على العلاقة بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي وفقا للعلاقة التالية والمشهورة بفرضية فيشر:

¹ غرودة عبد الواحد وأحسن لحسانة، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

² أحمد بلواني، عبد الرزاق بلعباس، حقيقة سياسة معدل الفائدة الصفري، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 05-06 ماي 2009، ص 15.

سعر الفائدة الإسمي = معدل النمو الحقيقي (سعر الفائدة الحقيقي) المتوقع + معدل التضخم المتوقع.

$$iR + 1 = \frac{1+iN}{1+\pi}$$

يمكن تعريف سعر الفائدة الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

حيث أن: iN هو سعر الفائدة iR : سعر الفائدة الحقيقي، π هو معدل التضخم .

وبناء عليه يعرف سعر الفائدة الإسمي كما يلي: $iN = iR + \pi + \pi \cdot iR$ ، وبافتراض أن قيمة كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم صغيرة نسبياً، فإنه يمكن تجاهل العنصر الأخير من المعادلة الأخيرة¹.

وعندما يتفق مقترض ومقرض على معدل فائدة إسمي فإنهما يجعلان كيف سوف يتغير معدل التضخم بين مرحلة إبرام العقد والأجل الخاص بتسديد القرض²، وللوصول بمستوى سعر الفائدة الإسمي إلى الصفر تقوم السلطات النقدية بإحداث انخفاض مستمر في مستوى الأسعار، بحيث يصبح ما يسمى بـ "قاعدة فريد مان". وهو ما يتحقق إذا تم تخفيض المعروض النقدي بمعدل يساوي معدل التفضيل الزمني للمتعاملين، وعند فحص نتائج "فريد مان" للتوازن العام يجبر فيها المتعاملون على سداد قيمة مشترياتهم نقداً³.

وبالتالي نرى أن الاقتصاديين الغربيين يقبلون التحليل الذي يُفضي إلى وجود سعر فائدة يزيد عن الصفر يضربُ بكفاءة الاقتصاد، ويبحثون عن السياسات النقدية التي يمكن أن تقود إلى خفض سعر الفائدة إلى الصفر.

2. الاقتصاد الإسلامي ومعدل الفائدة الصفري:

في عام 1971 نقل عن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قوله: "إننا الآن جميعاً كينزيون" بحجارة لهذا القول وعلى إثر انتهاج سياسة معدل الفائدة الصفري في السنتين الأخيرتين، أعلن المحلل المالي وليام بيسك William pesek: يمكن أننا تحولنا إلى مصرفين إسلاميين we may all be islamic bankers. وأشار بعض المسلمين أن اليابانيين اكتشفوا بالممارسة

¹ على معبد الجارحي، السياسات النقدية في إطار إسلامي، مسودة رقم (5)، 2015، ص: 44 نقلا عن: هند مهداوي، سليمة غرزي، مرجع سابق ذكره، ص: 14.

² أحمد بلواني، عبد الرزاق بلعباس، مرجع سابق، ص: 17.

³ علي معبد الجارحي، مرجع سابق، ص: 44.

العملية الضرر البالغ الذي تسببه القروض بالفائدة للنشاط الاقتصادي في البلاد، ومن تبنت سياسة معدل الفائدة الصفري اليابان ووصلت إلى النتيجة التي أمر بها الإسلام قبل أكثر من 14 قرناً حين حرّم الربا.

تؤكد الدراسة التي قام بها كل من: أحمد بلواني وعبد الرزاق بلعباس على أن سياسة معدل الفائدة الصفري ليست من الاقتصاد الإسلامي في شيء، فتحرم الربا في الإسلام ينبغي أن يرتبط بأصل العدل أي وضع الشيء في موضعه اللائق به، حيث يتم الإقراض بدون فائدة في الحالات التي تستدعي القرض الحسن والمشاركة والربح والخسارة في المشاريع المرهجة نسبياً. فليس من العدل أن يُدعى المرء لتقديم قرض حسن في مشروع ربحي بدعوى الأخوة الإسلامية بدلاً من أن يشرك في المشروع من خلال طرق التمويل الإسلامية الملائمة¹. يضيف الدكتور رفيق يونس المصري أن الكثير يعتبر معدل الفائدة في اليابان صفر أو قريب من الصفر، ويجب بعض الإعلاميين أن اليابان قد طبقت الإسلام وهذا غير صحيح، وإنما اللجوء إلى أموال الناس المودعة في المصارف والصناديق وتسخيرها للأعمال التجارية بمعدل فائدة صفر إنما هو ضربٌ من الاحتيال والابتزاز لأموال الناس².

¹ أحمد بلواني، عبد الرزاق بلعباس، مرجع سبق ذكره، ي: 24

² رفيق يونس المصري، الأزمة المالية من يتحمل مسؤوليتها؟ الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مطبعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز النشر العلمي، ط.1، 2009، ص: 279.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي:

وستتناول في هذا المطلب مفهوم الاستقرار الاقتصادي وسياساته وأسباب اختلالاته الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاثة فروع كالآتي:

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في الدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاستقرار الاقتصادي، فقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه: " الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثمّ ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة"¹.

إلا أن المفهوم المعروف على المستوى العالمي هو تعريف صندوق النقد الدولي حيث عرفه بأنه: " الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية تجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق العالمية"².

ويعرف أيضا الاستقرار الاقتصادي بأنه " التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي"³.

كما يعرف أيضا بأنه: " ذلك الوضع الذي يتفادى فيه الاقتصاد القومي حالات الاختلال المتمثلة في الكساد، التضخم، ويحقق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد القومي التشغيل الكامل، ويحدد من التقلبات الحادة في المستوى العام للأسعار"⁴.

¹ هبة عبد المنعم، أداء اقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير 2012، ص: 9

² Briguglio L, et al.(2008), " Economique vulnerability and Resilience concepts and measurements " United Nation, Université Eorldinstitute for développement économique research No.2008/55, May, p:1.

³ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 94-95.

⁴ بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، ط.1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 210.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نخرج بتعريف شامل لهذا الأخير على أنه حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف الوصول إلى معدلات منخفضة في التضخم وتحقيق معدلات نمو جيدة والحد من التقلبات الحادثة في المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي

تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها: " مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للوصول إلى حالة التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي أي أنها تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق معدلات مقبولة من التضخم، والحد من معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق معدل نمو مستقر في الناتج الحقيقي"¹، ولعل أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي:

1. السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها " دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"².

2. السياسة النقدية:

هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. ومن هذا المفهوم نجد أن السياسة النقدية لا ترتبط فقط بالإجراءات والأساليب وإنما ترتبط أيضا بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها أو بمفهوم آخر بالإجراءات والأساليب ما هي إلا أدوات

¹ أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤثرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016، ص 9

² عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط.1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص: 144.

ووسائل لتحقيق الهدف، وبذلك تكون السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية أو هي جزء من السياسات التي تباشرها الدولة لتحقيق أهدافها¹.

3. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

1.3. التضخم:

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول وتسعى لعلاجها بمختلف السياسات، ويمكن تعريف التضخم عند علماء الاقتصاد الوضعي بأنه "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود (أي ارتفاع مستوى الأسعار)"².

- ويعرفه علماء الاقتصاد الإسلامي على أنه "التضخم المالي هو أن تكون نفقات الشخص والتزاماته المالية تزيد على دخله المالي، ومن ثم يضطر إلى الاستدانة لتغطية تلك النفقات والالتزامات"³.

للتضخم تأثيرا على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار الأخير، وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات فالدولة التي تكون أسعار منجأها مرتفعة تكون على مستوى تنافسية ضعيف مقارنة مع منتجات الدول الأقل سعرا، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار، وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الاقتصاد.

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد، لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشرا واضحا للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد⁴.

¹ عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص: 145.

² وضاح رجب، التضخم والكساد، دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس، 2009، ص: 145.

³ وضاح رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁴ إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 51-52.

2.3. البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، ويمكن أن تعرف البطالة بأنها "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا"، وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي، وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي وللبطالة عدة أنواع منها: البطالة الهيكلية، البطالة الاحتكارية، الموسمية، المقنعة وغيرها، وتختلف هذه الأنواع من طرف لآخر¹.

يمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقول رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل².

3.3. ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمات وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأس المالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي وإلى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات" حيث يعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة باعتباره مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي لأي قطر، كما أن المعاملات الاقتصادية التي يتم تسجيلها بميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي³.

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص: 307.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 138.

³ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص: 52-53.

خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد، وبالتالي تحقيق انتعاش اقتصادي على المستوى الكلي.

4.3. الموازنة العامة:

تعرف الموازنة بأنها " بيان يمثل كل النفقات والإيرادات خلال سنة مالية قادمة، ويظهر في الموازنة العامة جانبان: الأول لبنود النفقات العامة في كل مجال من مجالات العمل كالتعليم والصحة والدفاع والقضاء وغيرها، والجانب الثاني للبنود الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل: الضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها"، ونقول عن الموازنة العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة¹.

يمكن القول أن للموازنة العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل بالإضافة إلى الخدمات والمشاريع التي تستفيد منها الطبقات ذات الدخل المتدنية مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية جديدة تسمح بالقضاء على البطالة وهذا ما يُمكن الدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تحقيق تخفيف عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج تصحيحية مسطرة من طرف صندوق النقد الدولي.

الفرع الثالث: مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي

توجد أسباب عديدة لحدوث اختلالات اقتصادية نذكر منها ما يأتي:

- التقلبات في حركة رؤوس الأموال الناجمة عن اختلاف أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- التغير في جدول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجة لتغير الدخل النقدي.
- التغيرات في مستوى الأسعار والأجور التي قد لا تكون متسقة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل (الاقتصاد المحلي) والخارج (الاقتصاد الدولي) عند مستوى معين لسعر الصرف.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 187.

- التغييرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي.
- اتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسع الفجوة بين الصادرات والواردات أو تؤثر على نمو أحدهما بدرجة تختلف عن تأثيرها في الآخر ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني الوصول إلى:
- القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العمالة.
- تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات، ولا سيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل إن أمكن ذلك، أو تحقيق حالة التوازن وإن كان هناك عجز فإنه يجب أن يكون طفيف أو ليس على حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تعكس الوضع الحقيقي لاقتصاد البلد¹.

¹ سمير تامة، دور السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة السودان (2000-204)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، الموسم الجامعي: 2016-2017، ص: 3-4.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لنظام معدل الفائدة وعلاقتها بالأزمات الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب الثالث إلى الآثار السلبية لنظام معدل الفائدة على الجانب النفسي والخلقي للأفراد وانعكاساتها على المجتمعات، وأثر معدل الفائدة على توزيع الدخل وعلى المبادرة الفردية للأشخاص، ودور نظام معدل الفائدة في ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية، وذلك في ثلاث فروع مقسمة كالتالي:

الفرع الأول: الآثار السلبية لنظام معدل الفائدة على الجانب النفسي والخلقي للأفراد وانعكاساتها على المجتمعات

عندما يقرأ الإنسان قوله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾¹ يدرك أن التعامل بالربا سيعيش مشاكل كثيرة، ولعل الواقع الذي تعيشه المجتمعات التي ارتكزت على نظام الفائدة لأكبر دليل على ذلك، فبالإضافة إلى المضار والويلات التي تعيشها هذه المجتمعات من الناحية الاجتماعية هناك مآسي أخرى من الناحية الاقتصادية، وإذا كنا نحن كمسلمين نقرُّ بهذه الحقيقة إيماناً منا بأن المال الحاصل من الربا لا بركة فيه لأنه حاصل من مخالفة الحق، فتكون عاقبته وخيمة وفي هذا يقول الإمام الرّازي: "إن الربا وإن كان زيادة في المال إلا أنه نقصان في الحقيقة"²، فإن العديد من الاقتصاديين الغير مسلمين يقرون بهذه الحقيقة ويرون بأن نظام سعر الفائدة هو من أهم عوامل عدم الاستقرار في الاقتصاديات الرأسمالية.

إن للربا مجموعة من الآثار الاجتماعية السلبية السيئة لأنه يزرع في نفس المرابي حب النفس على حساب محبة الآخرين، وظهور الطبقة، أما من جانب المقترض نحد روح الكراهية والحقد تملأ كيانه غالباً، أضف إلى ذلك ظهور طبقة المحتاجين العاملين، ويمكن إبراز أثر نظام معدل الفائدة على الجانب الاجتماعي فيما يلي:

¹ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 276.

² عمر سليمان الأشقر، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، دار النفائس: الطبعة الثالثة، الأردن، 2003، ص: 119، نقلا عن: مختاري بولنوار، جدلية نظام معدل الفائدة بين افتعال الأزمات الاقتصادية الدورية والغاء الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد رقم: 13، العدد 1، جامعة الجليلاني بونعامة مليانة، الجزائر، تاريخ النشر: 15-03-2022، ص: 104.

1. الآثار النفسية والخلقية:

إن الإسلام يريد أن يطهر العباد في نفوسه الخافية المستورة، وفي أعمالهم المنظورة، وتشريعات الإسلام تعمل في هذين المجالين، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾¹ كما أقسم سبحانه وتعالى في سورة الشمس أن المفلح من زكّا نفسه والخائب من دساها ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾².

والربا واحد من الأعمال التي تعمق في الإنسان الانحراف عن المنهج السوي، وذلك أن المرابي يستعبده المال، فهو يسعى للحصول عليه بكل كسل، وفي سبيل تحقيق هدفه يدوس القيم، ويتجاوز الحدود، ويعتدي على الحرمات.

إن الربا ينبت في النفس الشرية الجشع، كما ينبت الحرص والبخل، زهما مرضان ما اعتورا نفسا إلا أفسدا صاحبها، ومع الجشع والبخل نجد الجبن والكسل، ولذلك يقال عن عمل المرابون: إن الانتظار هو صنعة المرابي، فهو يعطي ماله لمن يستثمره، ثم يجلس ينتظر انتاجه لينال حظا معلوما بدل انتظاره، وهو كسول لا يقوم بعمل منتج، بل تراه يريد من الآخرين أن يعملوا ثم هو يحصل على ثمرة جهودهم³. ولعل الآية القرآنية تشير إلى هذا المعنى ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُ عِندَ اللَّهِ. فَالآية الكريمة تشير إلى أن المرابي يعطي ماله للآخرين كي ينمو من خلالها.

2. انعكاسات الربا على المجتمعات الإنسانية:

لا يمكن أن تقوم المجتمعات الإنسانية ما لم يترابط الناس فيما بينهم بروابط الود والمحبة، القائمة على التعاون والتراحم والتكافل والأخوة بين الأمة الواحدة، والمتأمل لآليات التعامل بمعدل الفائدة يستنتج أن المرابي بعيد كل البعد عن هذه الصفات الحميدة، وذلك لأن اهتمامات هذا الأخير وتطلعاته وغاياته تدور حول أمر واحد هو مصالحه الذاتية، فهو لا ينظر لحال المقترض، فلا تراه يراعي أحزانه ولا أوجاعه، بل تصل به القسوة إلى أن يستعبد أولئك المعسرین الذين لم يستطيعوا أن يوفوا بديونهم وما يترتب عليها من ربا خبيث.

¹ القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية: 103.

² القرآن الكريم، سورة الشمس، الآية: 9-10.

³ عمر سليمان الأشقر، مرجع سابق، ص: 101-103، نقلا عن مختاري بولنوار، مرجع سابق، ص: 105.

إن هذا الواقع سيولد في قلوب أولئك الذين ذهب أموالهم عن طريق الربا الكراهية والحقد والبغضاء اتجاه ناهبيهم وسالبيهم، فترى القلوب قد امتلأت بالضغينة مما يدفع المقترضين والمعسرين إلى القيام بثورات تعصف بالمرابين وأموالهم، وتجرف في طريقها الخضر واليابس.
يقول المرآغي رحمه الله تعالى: "الربا يؤدي إلى العداوة والبغضاء والمشاحنات والخصومات، إذ هو ينزع عاطفة التراحم من القلوب، ويضيع المروءة، ويذهب المعروف بين الناس، ويحل القسوة محل الرحمة"¹.

الفرع الثاني: أثر معدل الفائدة على توزيع الدخل وعلى المبادرة الفردية للأشخاص

لنظام معدل الفائدة أثر سلبي على حسن إعادة توزيع الدخل التي ترمي إلى تحقيقه مختلف المجتمعات، كما أن الاعتماد على هذا النظام سينجر عليه آثار سلبية على المبادرة الفردية للأشخاص:

1. إعادة توزيع الدخل والثروة توزيعاً غير عادل:

إن الفائدة المسبقة والثابتة ستؤدي بالتأكيد إلى تحقيق إلى تدفق الأموال والثروات من المستثمرين الذين قد يتعرضون للخسارة خاصة لدائنيهم الذين أمدوهم بالأموال، ويصبح من شأن الثروة أن تجلب مزيداً من الثروة، وهذه الثروة الإضافية التي تدفقت إلى الدائنين أو الممولين من أصحاب المشاريع الاستثمارية الخاسرة بشكل فائدة، لم تتولد من أية ثروة إضافية، إنما ولدها استخدام رأس المال النقدي الذي مؤل تلك المشاريع، وإن الخسارة التي أصابت المستثمر (صاحب المشروع الاستثماري) لا تعني إلا أن العملية الخاسرة قد فشلت في تكوين ثروة إضافية لصالح ذلك المستثمر، وبهذا تصبح عملية إعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال النقدية أمراً غير عادل، بل أمراً ظالماً، فإذا ما أخذ هذا الظلم الملازم لنظام الفائدة المسبق والثابت بعين الاعتبار، زاد توزيع الدخل والثروة سوءاً وظلماً مع مرور الزمن، وهذا حتمية لا بد وأن يترتب عليها إضعاف طبقة المستثمرين والمنظمين، وتقوية طبقة المقترضين والممولين، وأصحاب رؤوس الأموال، تلك الطبقة الطفيلية التي لا تفكر في مشاركة رأس المال والعمل².

¹ مختار بولنوار، مرجع سبق ذكره، ص: 105-106.

² حسني نبي هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار الكندي، الأردن، 2003، ص: 444-445.

2. سعر الفائدة يضعف المبادرة الفردية التي هي أساس الازدهار الاقتصادي:

الربا يعطل الطاقات البشرية المنتجة، ويرغب في الكسل وإهمال العمل ومن ثم إماتة وإضعاف روح المبادرة الفردية، لأن الفرد الذي يوكل أمر ماله إلى البنك مقابل فائدة مضمونة من دون أن يكون له رأي في طريقة استثماره يصاب عقله بالاسترخاء والشلل فيما يتعلق باستثمار هذا المال، ويقول الرّازي في هذا الشأن: " حرم الله الربا من حيث أنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقداً أو نسيئة، خف عليه اكتساب وجه المعيشة فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة، وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والعمارات¹. ويفهم بيان هذه النقطة، أنه بالمبادرة الفردية يزدهر الاقتصاد وتزداد الكفاءات، وأنه بغياب المبادرة الفردية ينكمش الاقتصاد وتحصل بالتالي الأزمات الاقتصادية².

الفرع الثالث: دور نظام معدل الفائدة في ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية

إن نظام معدل الفائدة له مساوئ متعلقة بإحداث أزمات اقتصادية دورية.

1. علاقة نظام معدل الفائدة بالأزمات الاقتصادية الدورية:

إن المرابي بما يفرضه من فائدة مرتفعة يجبر أصحاب السلع والخدمات على رفع أثمانها، بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبهذا تظهر بوادر التضخم، وكنتيجة لارتفاع الأثمان تظهر مشكلة اقتصادية أخرى وهي مشكلة الانكماش، إذ أن من توابع تكلفة الفائدة أن المجتمع الذي يقرر التعامل بها يبدأ كمرحلة ثانية تالية للتضخم مرحلة معاشة هذا المجتمع مشكلة هيكلية أخرى، إذ أن من المتوقع أن يتقلص الطلب على السلع بسبب غلاء ثمنها الناتج عن الفائدة الربوية، فتتكس البضائع التي لا تجد من يشتريها، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج ومن ثم الاستغناء عن الكثير من العمل، وتحقق النتيجة نفسها حتى لو قرر المشروع السيطرة على تكلفة الإنتاج التي ارتفعت بسبب إضافة الفائدة الربوية، إذ عادة ما يتيح أحد السببين: إما تخفيض أجور العمال وإما الاستغناء عن بعضهم، والأمران أحلاهما مر، الاستغناء عن بعض العمال يزيد من البطالة، بينما تخفيض أجورهم يؤدي إلى انقاص القوة الشرائية في المجتمع، وفي الحالتين ينخفض الاستهلاك

¹ عمر سيلمان الأشقر، مرجع سابق ذكره، ص: 121، نقلا عن مختار بولنوار، مرجع سابق ذكره، ص: 107.

² حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الطبعة 1، لبنان، 2006، ص: 56.

وتزداد تبعاً له حجم البضائع المكدسة، فتنشأ أزمة من نوع جديد، هي الانكماش وهكذا تكون الفائدة الربوية من الأسباب الرئيسية لنشوب الأزمات الدورية التي صارت من لوازم النشاط الاقتصادي الرأسمالي¹.

2. عدم فاعلية سعر الفائدة في علاج وتصحيح الاختلالات الهيكلية:

يتفق معظم الاقتصاديين أن فعالية آلية الفائدة في علاج الاختلالات الهيكلية كان محدوداً، ففي حالة التضخم فبالرغم من رفع معدل الفائدة لن تكف المصارف عن تمويل المستثمرين بالقروض الربوية، لأن العائد من الائتمان في صورة استثمارات مربحة يكون أكبر نسبياً من سعر الفائدة، مما يجعل سعر الفائدة غير كاف كعنصر تكلفة يتحملها النشاط الانتاجي للحد من التوسع في الائتمان.

إن استثمار الأموال عن طريق نظام معدل الفائدة يخلف أضراراً اجتماعية واقتصادية لا طائل من ورائها، لهذا فإننا نستطيع أن نخلص إلى القول بأننا إذا رغبتنا في تطهير مجتمع ما من المشاكل والأزمات الدورية بأصنافها، وإذا أردنا القضاء على الطبقة والأحقاد فلا سبيل لذلك إلا سبيل واحد وهو الاستغناء على كل استثمار يقوم على الربا، وحث المستثمرين على استثمار أموالهم مستحضرين في أذهانهم كون الاستثمار وسيلة في ذاته لا غاية، وإنما غايته تحقيق الرفاهية الشاملة لكل فرد وليس لطبقة معينة، وإشاعة الأمن والاستقرار في المجتمعات، ولن يكون ذلك إلا بالاعتماد على آلية الربح كما يملها الشرع الإسلامي².

¹ رضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث، التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي 2004، جامعة حلوان، مصر، ص: 36.

² مختار بولنوار، مرجع سبق ذكره، ص: 108-109.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لموضوع الدراسة

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى الدراسات السابقة حول الموضوع، والتي قسمناها حسب متغيرات الدراسة، بحيث أفردنا مطلباً للدراسات التي تناولت المتغير المستقل والمتمثل في سعر الفائدة، ومطلباً آخر للدراسات التي تطرقت للمتغير التابع وهو الاستقرار الاقتصادي، ومطلباً أخيراً للدراسات التي تكلمت عن المتغيرين معاً، وقسمناه كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات التي تتعلق بمتغير المستقل (سعر الفائدة)

نعرض في هذا المطلب الدراسات التي تطرقت لمتغير الدراسة سعر الفائدة بصفته متغير مستقل، وتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كما سيأتي:

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

أولاً- دراسة جمال بوزيدي: البرهان الاقتصادي على تناقض معدل الفائدة مع علم الاقتصاد، مجلة معارف، المجلد.12، العدد.22، جامعة البويرة، جوان 2017.¹

حاول الباحث في هذا المقال التطرق إلى موضوع الربا وسعر الفائدة، وتقديم البرهان العلمي والاقتصادي الذي يثبت أن الربا والزكاة نقيضين متناظرين. ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بالاعتماد على الأدلة الشرعية حول الجدل التاريخي الكبير الممتد لآلاف السنين حول موضوع الربا والذي يُعرف حالياً بسعر الفائدة ودعم ذلك بالأدلة الاقتصادية من خلال النظريات ومبادئ علم الاقتصاد.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن معدل الفائدة ضرر مطلق يُضعف المضاعف الكينزي البسيط (ط-1)/1، بينما الزكاة تقوي المضاعف الكينزي، مستدلاً في ذلك بالآية الكريمة: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ ، وكذلك أنّ الفائدة تشوّه قانون العرض والطلب فتشوّه الأسعار والكميات سلماً، أما البيع فيتوافق مع قانون العرض والطلب فيؤثر إيجاباً على الأسعار والكميات.

¹ جمال بوزيدي: البرهان الاقتصادي على تناقض معدل الفائدة مع علم الاقتصاد، مجلة معارف، المجلد.12، العدد.22، جامعة البويرة، جوان 2017، ص ص: 255-265.

وأوصى البحث بضرورة التخلي عن الربا والاعتماد على الزكاة لتوافقها مع أهداف دراسة علم الاقتصاد كزيادة الانتاج وتوزيع الدخل بطريقة تقضي على الفقر.

ثانيا- دراسة هند مهداوي، سليمة غرزي: سعر الفائدة(الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوطني مقارنة فكرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (35)، العدد (03)، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2021.¹

يهدف هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: التعرف على كل من الدين والقرض والفائدة، الربا وتطابقه سعر الفائدة، الرد على الاقتصاديين الذين يبررون لسعر الفائدة، سعر الفائدة الصفرية بين الاقتصاد الإسلامي الوضعي. ولقد استخدمت الباحثتان لمعالجة إشكالية البحث المنهج الوصفي وذلك بعرض عديد المفاهيم المتعلقة بالقرض والدين وماهية سعر الفائدة، والأحكام الشرعية لسعر الفائدة، وأنواع الربا.

توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها: الفائدة الربوية منهي عنها في ديننا الحنيف، ونهت عنه الشرائع السماوية من قبل، تحريم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية للربا خاصة ربا الجاهلية أو سعر الفائدة والمعمول به في البنوك التقليدية، دعوة الكثير من الاقتصاديين الغربيين إلى إيجاد بديل لسعر الفائدة بسبب الأزمات التي تُخلفها سياسة معدل الفائدة الصفري ليست من الاقتصاد الإسلامي بشيء.

وعلى ضوء هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- يجب نبذ الفكر الغربي لاستخدام الفائدة والاهتمام بصيغ التمويل الإسلامية خاصة المشاركة التي تعتبر أساس الاقتصاد من منظور إسلامي، فهي تحقق المساواة والعدالة لكل الأطراف.
- اعتماد آلية الربح لتجاوز مساوئ نظام معدل الفائدة، فوظيفة هذه الآلية أن الحصول على الكسب أو الربح بقدر تحمل المشقة أو التكاليف.
- التنوع في المنتجات المالية وصيغ التمويل الإسلامية وتطويرها لتلبية احتياجات الأفراد.

¹ هند مهداوي، سليمة غرزي: سعر الفائدة(الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوطني مقارنة فكرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد.35، العدد.3، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 20-12-2021، ص ص: 1310-1343.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

سنتطرق في هذا الفرع إلى الدراسات العربية التي أجريت في الدول العربية حول موضوع سعر الفائدة، والتي سنعرضها كالآتي:

أولاً- دراسة عمار مجيد كاظم: سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 32، جامعة المستنصرية 2012.¹

كان الهدف من هذه الدراسة توضيح بأنّ في الإسلام مبادئ وأسس يمكنُ أت تؤلف نظرية اقتصادية منفصلة عن غيرها، ومن هذا المنطلق حاول الباحث معرفة العلاقة بين نسبة الربح والمستوى العام للأسعار لتفسير تناقض جبسون من منظور إسلامي، هذه الأخيرة التي تقر بوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الإسمي والمستوى العام للأسعار.

ولقد استخدم الباحث باعتماد عدة مناهج لمعالجة هذه الإشكالية في مقدمتها المنهج الوصفي بالاعتماد على الأساليب الاحصائية لتحليل البيانات على فترات زمنية مختلفة، كما أنه استخدم المنهج التاريخي لعرض تاريخ النظرية الاقتصادية، وذلك من أجل الوصول إلى أصل الإشكالية البحثية التي يود الباحث معالجتها.

ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه لا يوجد انفصال بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي في الاقتصاد الإسلامي بل هما مترابطان ومتكاملان في وحدة واحدة، أصلها التخلي عن سعر الفائدة (الربا)، وإيجاد بديل شرعي مناسب في النظام النقدي.

وعلى ضوء النتائج المتوصل لها في البحث قدّم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: أنه بإمكان البنك المركزي الإسلامي من تحريك أو تثبيت نسبة الربح في جميع المصارف الإسلامية لتنظيم التضخم والعرض والطلب على التمويل، وبالتالي إمكانية تثبيت سرعة دوران النقود التي تؤدي إلى تثبيت عرض النقد والطلب عليه في النظام الإسلامي، وهذا ما يثبت أن نسبة الربح الإسلامية ترتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار.

¹ عمار مجيد كاظم: سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (32)، جامعة المستنصرية 2012، ص: 64-107.

ثانياً- دراسة عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد أحمد طلحة: آليات انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة (دراسة حالة سوق السودان)، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 08، صندوق النقد العربي، 2021.¹

حاول الباحثان في هذه الدراسة معرفة الآثار المترتبة للسياسة النقدية في حال خلو الاقتصاد من سعر الفائدة، بما يشمل الهوامش الربحية ونسب المشاركات وأسعار الصرف وتوفير الائتمان، والتركيز على حالة دولة السودان للفترة الممتدة ما بين 2000-2020.

من أجل معالجة هذه الإشكالية اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي مستخدماً عدة أساليب، بحيث قام بمسح أدبي للدراسات السابقة التي تناولت السياسة النقدية، تم تخصيص جزء من البحث لتجربة السودان في مجال التمويل الإسلامي، ثم استخدم الباحثان أسلوب الاقتصاد القياسي لقياس العلاقة السببية بين المتغير التابع المتمثل في هوامش المراجحات ونسب المشاركات، وبين العديد من المتغيرات المستقلة (التفسيرية).

توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط غير حتمي بين نسب المشاركات وهوامش المراجحات مع معدلات التضخم ومعدل نمو الائتمان المحلي.

على ضوء العديد من النتائج المتوصل لها قدّمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: استحداث مؤشر موحد ليستوعب في طياته هوامش صيغ التمويل الإسلامي الأكثر استخداماً، وضرورة استحداث إطار لآلية عمل السوق بما يساعد الثبات في زيادة التمويل المصرفي للقطاع الخاص الذي من شأنه أن يحفز الاستثمار ويرفع مستوى الدخل ويحفز الاستهلاك.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد أحمد طلحة: آليات انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة (دراسة حالة سوق السودان)، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد(08)، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص: 03-33.

المطلب الثاني: الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي)

نعرض في هذا المطلب الدراسات التي تطرقت إلى متغير الدراسة الاستقرار الاقتصادي بصفته متغير تابع، وتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

أولاً- دراسة بربيش عبد الكريم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد.3، العدد.7، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015.¹

المهدف من هذه الدراسة معرفة مساهمة أدوات السياسة المالية في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تقييم فعالية السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة والتي تتمثل في تخفيض معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ورفع مستوى الدخل الوطني. ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال تناول ماهية الاستقرار الاقتصادي، وماهية السياسة المالية، واعتمد أيضا على الأسلوب التحليلي غي الجانب التطبيقي من خلال الاحصائيات والتقارير التي لها صلة بمتغيرات الدراسة وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي: كالتابع الخام ، الإيرادات العامة، النفقات العامة، معدلات البطالة ومعدلات التضخم.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السياسة المالية تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الجزائر، كما أن النتائج أثبتت أن السياسة المالية تلعب دورا مهما في تحقيق استقرار الاستقرار الجزائري وأن هذه السياسة غير فعالة، وذلك راجع لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأن العامل الاجتماعي هو المحدد لطبيعة السياسة المالية، لأن الدولة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي على حساب الاستقرار الاقتصادي.

ولقد قدمت الدراسة مجموعة الدراسات من المقترحات أهمها: ترشيد النفقات العامة من خلال توجيهها إلى المشاريع المنتجة وتوسيع الرقابة البرلمانية والشعبية عليها، وفك التعبئة مع قطاع

¹ بربيش عبد الكريم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد.3، العدد.7، جامعة أحمد دراية، أدرار، 30-09-2015، ص: 105-143.

المحروقات من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية، وضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية المختلفة لإحداث الأثر الإيجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا- دراسة عبد الحميد اعمر وعطالله بن مسعود: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 2000-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (06)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص ص: 93-112.¹

الهدف من هذه الدراسة قياس أثر أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2018، بحيث تكوّن المتغير المستقبل والمتمثل في أدوات السياسة المالية من الأبعاد التالية: النفقات العامة، الإيرادات العامة والعجز الموازي، وتكوّن المتغير التابع والمتمثل في الاستقرار الاقتصادي من الأبعاد التالية: البطالة والتضخم.

اعتمد الباحثان في معالجة إشكالية هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض ووصف أدوات السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي، والاستعانة بالأساليب الكمية في الدراسة التطبيقية من خلال دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة المالية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام البيانات الاحصائية وباستعمال برنامج Eviews9.

خلصت الدراسة في النهاية أن أدوات السياسة المالية لها دور فعّال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا على قدرتها على ترشيد استخدام المال العام وتحقيق انتاجية قصوى، كما أن هذه الأدوات تلعب دورا في التأثير على حجم العمالة ومستويات الأسعار والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

أوصت الدراسة بمجموعة مهمة من التوصيات أهمها: اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية لاستخدام الموارد، وتشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات من خلال منح مزايا لذلك وهو ما سيقبل من الصدمات الخارجية، كما يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية إلا لمبررات مالية واقتصادية واجتماعية قوية.

¹ عبد الحميد اعمر وعطالله بن مسعود: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 2000-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (06)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص ص: 93-112.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

سنتطرق في العرض إلى الدراسات العربية الخاصة بالمتغير التابع والمتعلق بالاستقرار الاقتصادي.

أولاً- دراسة صباح عجلان: تقييم أثر سياسة البنك المركزي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي - حالة العراق ومصر خلال (1990-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (48)، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017، ص ص: 205-221.¹

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى قدرة البنك المركزي في تحقيق أهم أهدافه والمتمثلة في الاستقرار الاقتصادي في كل من دولتي العراق ومصر خلال الفترة 1990-2014، وإبراز أثر سياسة هذا الأخير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الباحثة المنهج الوصفي وأقرنته بتحليل البيانات، وبدأت بعرض معلومات تتعلق بمسار السياسة النقدية البنك المركزي في الدول محل الدراسة، ومدى استجابته للتغيرات الحاصلة في اقتصاد كلا البلدين، ثم تحليل البيانات بعد جمعها من التقارير التي يصدرها البنك المركزي لكل من العراق ومصر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مساهمة سياسة البنك المركزي لكل من العراق ومصر في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي خاصة بعد حصولها على استقلاليتها وهو ما تجلّى في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما توصلت الدراسة أيضاً: إلى أن هناك ضعف في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، والتعارض بينهما في كثير من الأحيان أدى إلى عدم تحقيق استقرار اقتصادي بشكل كامل.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي لأن من شأنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي يمكّن الدول من مواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان وبالتالي استيعاب البطالة التي يمكن أن تهدد السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي، كما من شأنه أن يحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

¹ صباح عجلان: تقييم أثر سياسة البنك المركزي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي - حالة العراق ومصر خلال (1990-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (48)، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017، ص ص: 205-221.

ثانيا- دراسة كريمة محمد الحسيني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (32)، العدد (01)، جامعة، 2018، ص ص 93-161.¹

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة المالية كوسيلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة مصر. واستخدمت الباحثة من أجل تحقيق هدف الدراسة المنهج الوصفي وذلك بالتطرق إلى عرض مفاهيم حول متغيرات الدراسة (السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي)، ثم السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأخيرا التطرق لمدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عرض مظاهر السياسة المالية في مصر، وكذلك عرض بيانات حول فاعلية هذه السياسة على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وتأثيرها على حجم الدخل ومحاصرة البطالة واستقرار الأسعار ومكافحة التضخم عن طريق عرض بيانات وإحصاءات لفترة زمنية من 1994 إلى غاية 2014.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر يستلزم إنهاء سيطرة كل من الدعم والأجور وخدمة الدين العام والتي تشكل في معظمها الموازنة العامة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: وجوب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خصوصا عند تغيير سعر الصرف لأن السياسة المالية بإمكانها دعم العملة المحلية عن طريق دعم الإنتاج والحد من الاستيراد مقابل زيادة الصادرات.

¹ كريمة محمد الحسيني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (32)، العدد.1، جامعة، 2018، ص ص: 93-161.

المطلب الثالث: الدراسات التي تتعلق بالمتغيرين (سعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي)

عرضنا في هذا المطلب الدراسات التي تطرقت إلى متغيري الدراسة معا، وهما سعر الفائدة باعتباره متغير مستقل، والاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع، وقسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

سنتناول في هذا الجزء هذا الجزء من البحث الدراسات الوطنية والتي دُرست على مستوى الجزائر والتي تناولت المتغيرين معا.

أولاً- دراسة كيوط عبد الرزاق: تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الموسم الدراسي 2014-2015.¹

حاول الباحث من خلال هذه الأطروحة معرفة تأثير النظام النقدي القائم على التمويل بالفائدة أن يؤثر سلبا على عناصر الاستقرار الاقتصادي، من خلال استقرار قيمة النقود في خلق وتفاقم الأزمات. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف النظريات المتعلقة بسعر الفائدة، وكذا تأثير التمويلي المتمركز على سعر الفائدة في استقرار اقتصاديات الدول، أما في الجانب التطبيقي وهو الجانب المتعلق باختيار تأثير كمية النقود على التضخم، واتجاه هذه العلاقة في دول العينة (ذكر الدول المعتمدة)، ولقد استخدم المنهج التحليلي بالاعتماد على مختلف الإحصائيات الخاصة بالمتغيرات المتعلقة بنموذج الدراسة والصادرة عن البنك المركزي، وكذا التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى استخدام برنامج Eviews5. واستخدام أدوات القياس الاقتصادي بالاعتماد على الانحدار واختبار السببية.

¹ كيوط عبد الرزاق: تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السبب الرئيسي لعدم استقرار الأسعار هو التغير في كمية النقود، ما يجعل التضخم ظاهرة نقدية بحتة متعلقة ببنية النظام النقدي المرتكز في آلية تشغيله على سعر الفائدة، كما أن النظام التمويلي القائم على الاستدانة يشكل سببا رئيسيا في نشوب الأزمات الاقتصادية والمالية وزيادتها وهو ما يؤثر سلبا على استقرار اقتصاديات الدول. توصل في البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة النظر في حقيقة النظام النقدي القائم على مفهوم سعر الفائدة وتوجيه البحث إلى المنظور المالي الإسلامي الذي يلغي الفائدة على القروض ويعتبره ربا محرما.

ثانيا- دراسة شيبوط سليمان: حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسة اقتصادية- المجلد.10، العدد.01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.¹

تناولت هذه الدراسة موضوع سعر الفائدة وأحكامه الشرعية في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال إبراز موضوع سعر الفائدة (الربا) من خلال مرآة الإسلام، وذلك بتعريفه وورد تحريمه من القرآن والسنة النبوية، وآراء الفقهاء القدامى والمحدثين، وإشكالية الاختلاف الذي يشوبه بين مختلف المدارس الاقتصادية، وكذا إبراز الآثار التي يخلفها الربا على بناء المجتمع واستقراره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وخلق الأزمات.

توصلت الدراسة إلى أن سعر الفائدة (الربا) محرما تحريما قطعيا في الإسلام، بالأدلة الشرعية سواء من القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة، وأنه المتسبب الأول في دمار النفوس والمجتمع والاقتصاد، والأزمات الأخيرة تثبت ذلك. ولقد أوصت الدراسة بضرورة عدم مخالفة تعاليم الدين الإسلامي وأن طرق علاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها الربا هي العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الرأسمالي وكافة الاقتصاديات القائمة على الربا.

¹ شيبوط سليمان: حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسة اقتصادية- المجلد.10، العدد.1، جامعة زيان عاشور الجلفة، 01-01-2016، ص: 160-171.

ثالثا- دراسة بوبلوطة بلال: أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، سنة 2010-2011.¹

كان الهدف من هذه الدراسة: إبراز أثر سياسة تحرير سعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 2000-2008. ولقد استخدم الباحث في إعداد هذه الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم النظريات والنظم التي فسرت موضوع سعر الفائدة، ثم استخدم المنهج الاحصائي التحليلي لتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال عرض البيانات والاحصائيات المتعلقة بتغيرات الدراسة وتحليلها وتفسير النتائج المتحصل عليها.

ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج على ضوء الفرضيات التي انطلق منها أهمها: غياب استراتيجية واضحة من طرف السلطات الوصية في خلق مناخ استثماري قادر على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لعدم استقرار القوانين والتشريعات، كما أن مساهمة القطاع الخاص في النظام المالي ضعيفة وهو ما أنجر عنه محدودية دور السوق في تحديد الأسعار الحقيقية لمختلف الأصول نقدية كانت أو مالية، كما أن انعدام المنافسة في القطاع المصرفي أدى إلى محدودية النظام المالي في وضع استراتيجية ملائمة لتحديد أسعار الفائدة تسمح بتعبئة الادخار مع التوزيع الأمثل للموارد.

ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات إعطاء أهمها: إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي، والعمل على تحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي مما يتيح له الاستجابة لتغيرات الطلب الكلي، والعمل على توفير مناخ استثماري من خلال تقديم مزايا تتعلق بالإعفاءات الضريبية ومحاربة البيروقراطية والرشوة والفساد وتحسين البيئة التشريعية، وكذا فسخ المجال لعمل البنوك الإسلامية والحرص على نشر الثقافة المصرفية الإسلامية الحقيقية بحكم أن دين الجزائر الإسلام، وتجنبنا لحدوث الأزمات المالية والتي كان لسعر الفائدة فيها سببا وجيها.

¹ بوبلوطة بلال: أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2010-2011.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

عرضنا هنا الدراسات العربية من غير المحلية التي تطرقت لتغيري الدراسة.

أولاً- دراسة مها مصطفى محمود تركي، عبد الرحيم الشحات البحطي: تحليل أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد (48)، العدد (01)، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص ص: 203-281.¹

كما كان الهدف من هذا البحث معرفة دراسة السياسة النقدية في الحد من الأزمة المالية في دولة ماليزيا، كما تطرق الباحثان إلى دراسة أهم العوامل التي أثرت على الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا، وذلك من أجل الوصول لمعرفة هل هناك أثر لسعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، بحيث اعتمد على وصف الاقتصاد الماليزي في الجاني النظري مع التركيز على التطورات الحاصلة في العلاقات السياسية والاقتصادية ومعدلات النمو وغيرها، أما الجانب التحليلي من أجل تحليل البيانات والتي تمثلت في القطاعات الاقتصادية في ماليزيا بصفة عامة، وذلك من أجل التأكد من صحة الفرضيات.

توصل الباحثان إلى أن هناك أثرا لسعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا. وعليه قدم الباحثان مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة استقرار أدوات السياسة النقدية وفي مقدمتها سعر الفائدة لتأثيره المباشر على الاقتصاد، خاصة المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية، وضرورة وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك لما له من أهمية في زيادة الاستثمار الأجنبي، وكذا ضرورة زيادة استقلالية البنك المركزي وزيادة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وعدم التغير المستمر في تغيير القوانين المتعلقة بالاستثمار.

ثانيا- دراسة نمارق قاسم حسيني: قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة: 1990-2015- أطروحة

¹ مها مصطفى محمود تركي، عبد الرحيم الشحات البحطي: تحليل أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد.48، العدد.1، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص ص: 203-281.

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 1438هـ - 2017م.¹

الهدف من هذه الدراسة تحليل تطور أسعار الفائدة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من العراق ومصر اليابان للفترة الممتدة ما بين: 1990-2015. ولقد استخدمت الباحثة في علاج هذه الإشكالية على الأسلوب التحليلي بحيث دجت بين المنهج الاستدلالي القائم على الدراسة النظرية والتاريخية للموضوع وبين المنهج الاستقرائي، بحيث استدللت من الخاص إلى العام لتتبع مسارات البيانات الاحصائية المتعلقة في اقتصاديات الدول محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن سعر الفائدة يعتبر أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تحريك النشاط الاقتصادي؛ كما أوصت الدراسة بضرورة تخفيض أسعار الفائدة بدعوى تعطيلها لعملية التنمية، لكن ذلك يكون دون المساس باستقلالية البنك المركزي.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

سنعرض الدراسات الأجنبية التي تطرقت لمتغيري الدراسة

أولاً- دراسة هاني محمد سليم هواري، أحمد فوزي حامد (2021) بعنوان: أثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان، مجلة الرقازيق للبحوث الزراعية، المجلد.48، العدد.2، كلية الزراعة جامعة الرقازيق، مصر.²

يهدف هذا البحث إلى التعرف على سياسة سعر الفائدة في اليابان وقياس أثرها على تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال تحليل بيانات فترة الدراسة (1981-2017). ولقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف معدل الفائدة ومعدل البطالة، إضافة إلى تحليل العلاقة بين تغير معدل الفائدة ومعدل البطالة وتقييم وضعيتهما في اليابان.

¹ نمارق قاسم حسيني: قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة لتجريتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة: 1990-2015- أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2017.

² هاني محمد سليم هواري، أحمد فوزي حامد: أثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان، مجلة الرقازيق للبحوث الزراعية، المجلد.48، العدد.2، كلية الزراعة جامعة الرقازيق، مصر، 2021، ص ص: 533-540.

لقد غيرت اليابان مفهوم استخدام سعر الفائدة كأداة لتحقيق معدلات منخفضة من البطالة وذلك من خلال استخدام سعر الفائدة المنخفض أو ما يعرف بسعر الفائدة الصفري، ومن النتائج أن اليابان حققت أقل متوسط في سعر الفائدة الحقيقي في الفترة من (2007-2017) واعتبرت من ضمن الأربع دول التي اعتمدت سعر الفائدة السالبة في سياستها النقدية، وحققت اليابان متوسط معدل بطالة أقل من 3.98% وهو أقل من المعدل الطبيعي في الفترة (2007-2017). أسفرت نتائج التحليل القياسي للبيانات أن سعر الفائدة في اليابان يتناسب طردياً مع معدل البطالة. كما توصل الباحثان إلى بعض التوصيات نذكرها:

- ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية واستخدام أدواتها للتأثير على حجم الاستثمار ومنه إلى التأثير على معدلات النمو والبطالة.
 - خفض معدلات سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاقتراب من معدلات التشغيل الكامل وخفض معدلات البطالة.
- ثانياً- دراسة ياسين أبو جامع: أثر السياسة الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، المجلد 21، العدد 2، 2020، ص، ص : 123، 152.¹

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم في بريطانيا خلال الفترة (1973-2017)، وبيان أثر تطور حجم الإنفاق الوطني على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا، وبيان أثر التطور في معدلات الفائدة على معدلات التضخم الاقتصادي، وإظهار أثر التغيرات في أسعار الصرف على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا، وبيان أثر ميزان المدفوعات على معدلات التضخم الاقتصادي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وتم الاعتماد كذلك في هذه الفترة الزمنية المذكورة على بيانات السلاسل الزمنية وتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادي.

¹ ياسين أبو جامع: أثر السياسة الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، 2020، ص: 123-152.

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة احصائية لكل من معدل الفائدة وصرف الجنيه الاسترليني والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادي على معدلات التضخم في بريطانيا، وتشير النتائج أيضا أن إلى أن المملكة المتحدة وخلال الفترة 1973 حتى العام 2017 انتهجت سياسة مالية توسيعية بالتوازي مع العمل على تخفيض الفوائد البنكية وقد نجحت في ابقاء معدلات التضخم الاقتصادي ضمن الحدود المسموحة بالرغم من انخفاض معدلات الفوائد البنكية. وتوصي الدراسة إلى ضرورة العمل على حفز الانتاجية داخل الاقتصاد البريطاني تلافيا للتوقعات المرتبطة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير بعد قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر انتهاج سياسة مالية توسيعية بالتوازي مع تبني سياسة نقدية توسيعية، مع ضرورة الحذر عند استخدام الأدوات المرتبطة بالسياسة النقدية متى تبقى معدلات التضخم في الحدود المسموح بها.

الفصل الثاني:

الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها
على الاقتصاد الأمريكي

تمهيد:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 أزمة حادة كادت ان تؤدي بالاقتصاد الأمريكية الى الانهيار، بدأت ظهورها أواخر 2007، وكانت العوامل الرئيسية في أسباب ظهورها سعر الفائدة، والإفراط في الاستثمار دون ان يقابل ذلك نموا حقيقيا في الاقتصاد، ولمعرفة تفاصيل هذه الأزمة يمكن من خلال هذا الفصل الوصول الى طبيعة هذه الأزمة ومعرفة تأثير سعر الفائدة في خلق هذه الأزمة.

المبحث الاول: الإحاطة بالأزمة المالية العالمية 2008

تعتمد الولايات المتحدة على الاقتصاد الرأسمالي بحيث يستطيع المستهلك من خلاله شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات عن طريق حصوله على قروض من البنوك، ويعد النشاط العقاري المتمثل في بناء المساكن وشراء الأراضي التي يحتاجها الناس لبناء مساكنهم من أهم الأنشطة التي تعتمد في القيام بهذا العمل بإقراض الأموال من البنك، وبهذا الكيفية تم إقراض مبالغ مالية كبيرة جداً من البنك، لبناء المساكن وشراء العقار، حيث اعتمد البنك العقارات والمساكن نفسها كضمان لأمواله التي أقرضها، ولكي يستفيد البنك من هذه الضامات، قام بتحويلها إلى سندات استثمارية، وتم بيعها في أسواق الأوراق المالية (البورصة)، والمستثمرين الذين استفادوا من هذه السندات أمنوها في شركات التأمين، لتجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه السندات وتلحق بالمستثمرين الضرر.

من المعلوم أن تحدد دائما تواريخ لسداد القروض والفوائد المرتبة عليها (سعر الفائدة) لكي يضمن البنك استرجاع أمواله وإعادة إقراضها مرة أخرى لكسب مزيد من الأرباح وبهذه الطريقة زادت البنوك في الاستثمار في هذا النوع من الاقراض قصد مزيد من الارباح، ولم تراعي أهمية التحليل المالي، واستطاعة المقترضين على تسديد الديون في الآجال المحددة، وأعطى هذا الصنف من المعاملة الأهمية الكبرى من طرف البنك، ترتبت عليه نتائج وخيمة لا يحمد عقباه، حيث امتنع العديد من المقرضين عن تسديد ديونهم لعدم قدرتهم على ذلك، واصبحت هذه القروض عبارة على ديون ميت لا يمكن استرجاعها، اثرت على البنك بالانخفاض السلبي في السيولة، مع شبه انقطاعها في اغلب البنك، مما أدى الى افلاسها وقلق الكثير منها، هذا الأمر الذي نشبت عليه أزمة حادة مست بالاقتصاد الأمريكي.¹

¹ د. وليد احمد صافي، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، الملتقى الدولي حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 ماي المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

موضوع الأزمة المالية العالمية او ما يعرف بأزمة الرهن العقاري، من المواضيع الاقتصادية الأكثر اهتماما في الدراسات الاقتصادية لكونها ارتبطت بالاقتصاد المالي وخرجت عن الحدود الأمريكية لتصبح أزمة عالمية، لذلك سنتطرق إلى التعريف العام للأزمة، والتعريف الخاص بالأزمة لأمريكية لسنة 2008.

الفرع الأول: التعريف العام للأزمة

تعني كلمة أزمة باللغة الفرنسية *crise* المشتقة من اللاتينية *crisis* وهذه الأخيرة من المصدر اليوناني *Krisiss* وفق الحروف اللاتينية، وحسب قاموس *Robert historique* ظهرت كلمة أزمة في الأدبيات الفرنسية القديمة، قبل ظهور علم الاقتصاد في المدارس والجامعات استخدمت بداية في الكتابة الطبيعية، ثم انتقلت إلى مجالات شتى منها، الاقتصاد، علم النفس، السياسة، واختصت في الاقتصاد بالمجالات المالية والتجارية والصناعة والزراعة، مع تداول مفهوم الأزمة في الوسط الأكاديمي لانه لا يعرف في الكثير من الأحيان، وبعد الدراسة والتتبع اتضح لنا ان لمفهوم الأزمة عدت معاني أهمها:

- نزاع
- اضطراب
- اضطراب ونزاع مؤقت
- مرحلة فاصلة وخطيرة
- نقص أو قلة في شيء معين كالقول بأزمة السكن وأزمة الرهن العقاري وأزمة السيولة
- اختلال في التوازن بين الانتاج والاستهلاك والذي يتميز بتراجع الطلب والافلاس والبطالة.¹

¹ بالعباس عبد الرزاق سعيد، كتاب الأزمة المالية العالمية، اسباب وحلول من منظور اسلامي، مركز البحوث الاقتصادية الاسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز جدة المملكة العربية السعودية الطبعة الاولى 2009، ص5-6.

ركزت معظم تعريفات الازمات الاقتصادية على تعريف الازمة المالية، وتعرف كونها عبارة عن محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي وهي مؤشر على ضعف وسوء اداء في النظام المالي لبلد ما او آخر او تكتلات اقتصادية. والكثير منها يركز على كون الأزمة إخلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية ثم يتبعها إنحيار في المؤسسات المالية ومؤشرات ادائها.

يعرفها الكاتب Frédéric Mishan: على أنها اضطراب في أسواق المال، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة الى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية.¹ كما يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تدهور او انخفاض مفاجئ في طلب المستثمرة على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين.

الفرع الثاني: تعريف خاص بالأزمة الأمريكية 2008

من خلال التتبع يمكن تقصي الأحداث التاريخية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي عبر الزمن فيمكن أن نعرف الأزمة الأمريكية لسنة 2008 كما يلي:
هي أزمة مالية ضربت بالاقتصاد الأمريكي سبتمبر 2008، ناتج عن انفجار فقاعة قروض الرهن العقاري أدت إلى شل الاقتصاد وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، لتتسلل خارج الحدود الأمريكية عبر قنوات نقل لتصبح أزمة مالية عالمية.

¹ عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية التجارة، جامعة اسيوط مصر العربية.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الأمريكية 2008

تعود الأزمة التي طالت الاقتصاد الأمريكي إلى مجموعة من الأسباب من أبرزها:

أولاً: أزمة الرهن العقاري

شجع الازدهار الكبير الذي شهدته سوق العقارات الأمريكية في الفترة 2001-2006 البنوك وشركات الإقراض على منح القروض العقارية المرتفعة المخاطر، بتقديم قروض ضخمة إلى مقترضين لدى الكثير منهم سجل ائتمان ضعيف أو غير موجود. وبالتوازي توسعت المؤسسات المالية في إعطاء قروض المؤسسات العقارية، وشركات المقاولات بمبالغ كبيرة تجاوزت 700 مليار دولار أمريكي، ولقد أدى ارتفاع معدل الفائدة العام إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض اسعار المساكن وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك، ومن هنا بدأ فتيل الازمة في الاشتعال، إذ توجب على الكثير من المقرضين سداد قروضهم، واصبحت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة وهناك عاملان ساهما في تشديد الازمة:

- استخدام عدت ادوات مالية غير معتادة ربطت بشكل أو بآخر بأسعار المساكن وقيم الضمانات التي اعطيت الرهون على اساسها. وتم تسعير تلك الادوات المالية وفقاً لاعتماد نماذج اقتصادية معقدة، وليس نتيجة معاملات السوق، وحيث انخفضت قيمة المساكن والرهون، اصبحت اسعار تلك الادوات اقرب الى المستحيل.
- ولعدم دقة تلك النماذج التسعيرية، التي كانت العامل البارز في اوقات الاضطراب المالي، أدى الى عدم القدرة على تحديد سعر لتلك الادوات المالية والى تفاقم الخسائر التي تكبدتها الشركات والمؤسسات المالية الحائزة لتلك الادوات الذي ساهم في انهيار اسعار المساكن هو الزام الحكومة الفدرالية الأمريكية توفير مساكن يستطيع المشتري تحمل أسعارها، وقد وضع الضغط على الدائنين، وبموجب هذا الالزام، تم بيع المساكن الأشخاص ذوي المداخيل المنخفضة الذين يفتقرون الى ضمانات تمكنهم من تسديد حتى القروض العادية، وبنيت هذه السياسة على الاعتقاد بموجب بعض الناس الذين كان بإمكانهم تملك مساكن. لولا

وجود شكل من أشكال الانحياز الاقتصادي او فشل في عوامل السوق، وهو ما أدى في النهاية الى ظهور رهون غير كافية في ضماناتها، ولقد بلغ حجم القروض المتعثرة لدى الافراد حوالي 100 مليار دولار امريكي مما قاد الى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة ووصل في النهاية الى هبوط مجمل السوق المالية¹.

ثانيا: توريق القروض الرهنية

شهدت اسواق المال عدت تطورات من ابرزها ما يعرف بالمشتقات المالية، ولقيت رواجاً كبيراً، واعتبر مؤشراً على تطور الاقتصاد ومن ابرزها عمليات التوريق، التي تعبر عن قيام البنك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات الى احدى الشركات المتخصصة بهدف التقليل من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق بالنسبة الى المؤسسات التي قدمت القروض، بتداولها في السوق الثانوية وبهدف التوريق الى تحويل القروض الى اوراق مالية قابلة لتداول في البورصات كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان، ويكون هذا المبلغ في مقابل معجل اقل من قيمة الدين، ثم تقوم شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون، بقيمة اسمية لكل سند وطرحها للاكتتاب العام بقيمة أكبر واقل من القيمة الاسمية (بعلاوة او خصم إصدار)، ويحصل حملة السندات على فوائد القروض، وتتولى شركة التوريق الفرق بين قيمة القرض وما دفعته لشرائها، وتكسب حملة السندات الفوائد، كما تمكنهم تداول السندات في سوق المال بالبيع لغيرهم بأسعار أكبر من سعر شرائهم لها في حالة ارتفاع سع فائدتها عن سعر الفائدة السائد، وقد يبيعونها بخسارة عندما يقل سعر الفائدة، او عندما يحتاجون لسيولة عاجلة، وباستمرار تداول السندات تنتقل ملكيتها الى العديد داخل البلد وخارجها².

عندما يقترض مشتري العقارات من مؤسسة مالية اخرى يقوم برهن العقارات نفسها، وتقوم هذه المؤسسة ببيع هذه القروض لشركة توريق اعتماداً عليها بإصدار سندات وتطرحها في

¹ جير دبي، أديسكول، "ألقوا اللوم على الإحتياطي الفدرالي" موقع منبر الحرية، 9 تموز / يوليو 2008

<http://www.minbaralhurriyya.org>

² نفس المرجع.

الاسواق، ولهذا يصبح للعديد من الافراد والمؤسسات حقوق على العقار في الوقت نفسه، بشكل تكون فيه قيمة الاوراق المالية المصدرة اكبر بكثير من قيمة العقارات، وعندما تتعثر هذه القروض نتيجة عجز مالكي العقارات عن السداد او انخفاض قيمة العقارات في الاسواق، يبادر حملة السندات الى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق ولقد تطورت عمليات التوريق بسرعة فإقة اذ بلغ حجم سوق الاوراق (السندات) المسندة الى رهون والمسندة قروض والمسندة الى اصول الى ثلاثة اضعاف في الفترة الاخيرة في الازمة.¹

ثالثا: التحول في الاقتصاد العالمي

لقد اصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الاصول المالية بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على اربعون مرة من حجم الاقتصاد الحقيقي وهو ما أدى الى بروز الفقاعات المالية التي يمكن ان تتفجر في اية لحظة، ولم يعد الاستثمار في الاوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الاوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الاموال، فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع اسعار الاوراق تزايد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية لشرائها وضمن هذا المنظور تحولت النقود من وظائفها التقليدية الى سلع تباع وتشترى في الاسواق، لقد ترتب على الانفصال المتنامي بين حركة الاقتصاد الرمزي والاقتصاد الحقيقي، اتباع اسعار الصرف القائمة للعمليات بقصد المضاربة مما ساهم في تضاعف حجم النقد الاجنبي المتداول في الاسواق الذي قاد إلى:

- اتساع نطاق المضاربة في العملات
- زيادة حجم القروض قصيرة المدة التي تخرج من الدول الرأس مالية الصاعدة والصناعية بحثاً عن الفائدة المرتفعة في الدول النامية
- زيادة حدة الصدمات، وهيمنة سلوك الضاربين²

¹ عبدالمجيد قدي الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 16، العدد 46، 2009، ص 7-8.

² نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث: مراحل الأزمة المالية 2008

يمكن تقسيم الازمة الأمريكية الى ثلاثة مراحل هي:¹

1. المرحلة الأولى:

امتدت هذه المرحلة من أزمة الأنترنت من سنة 2000 إلى اواخر سنة 2006 شهد قطاع التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية توسعا كبيرا وتدافع المستثمرين الى سوق العقار الذي كانت اسعاره ترتفع باستمرار، بمعدل 20٪ الى 30٪ سنويا، هذا الارتفاع الذي ينبىء بنتيجة حتمية طبيعية هي وصول سوق العقار الى إفلاس لعدم التوازن بين العرض والطلب واستنزاف كل اموال الخزينة المالية.

2. المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بداية من منتصف سنة 2007، حيث بدأت حالة العجز المالي لدى الافراد تتزايد، وطرحت عقاراتهم للبيع العلني، مما تسبب في خفض قيمة العقارات الأخرى، التي هي في الحقيقة ضامانات لقروض اخرى من بنوك مختلفة، والبنك العقاري لم يستطع استرداد امواله المقرضة للمواطنين، وبالتالي عجز عن تسديد ودائع العملاء لديه والقروض التي اقرضها من بنوك اخرى، نتيجة لذلك بدأت بنوك الاقراض العقاري تضعف الى ان وصلت الى نقص حاد في السيولة لديها.

3. المرحلة الثالثة:

بدأت سنة 2008 حيث شهدت هذه المرحلة انفجار فقاعة الرهن العقاري، وإعلان الكثير من البنوك والمصارف المالية افلاسها وعجزها عن توفير السيولة، واقلاق الكثير منها، والاعلان عن ازمة مالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية متسللة الى باقي دول العالم عبر قنوات النقل الاقتصادي.

¹ د. وديع احمد كابلي، الازمة المالية العالمية الأسباب والنتائج، ص5،4،3،2،1، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: دور سعر الفائدة في حدوث الأزمة المالية في أمريكا

بعدما تعرفنا في الفصل الأول تعريف سعر الفائدة من منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، يمكن من خلال هذا المبحث أن نتعرف على تأثيره على الاقتصاد الأمريكي إبان أزمة 2008، وكيفية حسابه.

المطلب الأول: كيف نحسب سعر الفائدة

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى أصل وتعريف سعر الفائدة، وارتباطه بالأموال المقروضة، واختلاف النظريات المفسرة للفائدة، على أن الفائدة مرتبطة برأس المال عموماً، أو أنها إجارة له، وبالاعتقاد السائد لدى الناس، بأنهم يتوقعون مردوداً لإدخارهم، أو عائد على الأموال المقروضة، من هنا طرح الإشكال في كيفية حساب سعر الفائدة، من خلال هذا المطلب نحاول أن نتعرف على كيفية حساب سعر الفائدة.

الفرع الأول: سعر الفائدة سعر نسبي زمني.

اتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أن سعر الفائدة نسبي بتحديد مسبق مرتبط برأس المال عند عقد القرض لمدة زمنية معلومة أي فترة من الزمن محددة. تحسب الفائدة بتطبيق قانون الفائدة البسيط.¹

قيمة الفائدة = مقدار القرض × نسبة الفائدة السنوية × المدة الزمنية للاقتراض

$$M = P \times N \times T$$

حيث:

M: قيمة الفائدة

P: نسبة الفائدة السنوية

N: مقدار القرض

¹ Catherine lubouchinsky, les taus d'interet, 2^{eme} edition, dalloz, paris, 1990, p.3.

T: المدة الزمنية

الفرع الثاني: نظام معدلات الفائدة النقدية

يرجع نظام الفائدة النقدية لسيطرة المعاملات النقدية على غيرها من المعاملات المباشرة، ولهيمنة النقود في التبادل، هناك ثلاثة صيغ من المعاملات هي: العاجلة، الآجلة والائتمانية. تكون النقود فيها كعوض، والزمن كمتغير رئيسي، لذلك يمكننا معرفة وحدانية اسعار الفائدة النقدية في العمليات التبادلية بدلالة الزمن، وتحليل نظام معدلات الفائدة النقدية، لتفسير اختلاف اسعار الفائدة لنفس الزمن.¹

اولا: التبادل النقدي بدلالة الزمن

لكل سلعة معدل فائدة خاص بها، يمكن تعريفه على اساس السعر النسبي الزمني للنقود بدلالة النقود نفسها، وعندما يتحقق التوازن، نجد ان معدل الفائدة الخاص بالنقود وحيد بالاعتماد على امكانية التبادل المباشر او التبادل الغير مباشر بإدخال سلعة اخرى.

- الحالة الاولى:

تبادل الكمية $M(0)$ من النقود المتاحة في الزمن $T(0)$ مقابل الكمية $M(1)$ من النقود الموجودة في الزمن $(t=1)$

فإن السعر النسبي الزمني هو: $P_m = M(0)/M(1) = (1 + P_m) = P[M(1), M(0)]$

حيث: P_m : هو السعر النسبي

- الحالة الثانية:

يتم تبادل الكمية $M(1)$ في الزمن $(t=1)$ ، بالسلعة الوسيطة (J) على أساس السعر النسبي $P[M(1), r]$ ثم يتم التنازل على السلعة (J) مقابل الكمية $M(0)$ من النقود على أساس السعر النسبي الزمني $P[J(1), M(0)]$ ، حتى يتحقق التوازن بين التبادل المباشر وغير المباشر يجب ان يتحقق:

$$P[M(1), M(0)] = P[M(1), J(t)] =$$

¹ Dominique lacoue, labarthe, analyse monetaire, dunod, paris, 1980, p248.

$$P[M(1), J(t)]/ P[M(0), J(1)]$$

$$M(0)/M(1)=(1 + rM) \text{ اي}$$

وهي الصيغة التي تجعل معدلات الفائدة لنقود عند التوازن وحيدة¹

ثانيا: اسباب اختلاف معدلات الفائدة النقدية

من الممكن أن نفسر اختلاف معدلات الفائدة النقدية بالعوامل الآتية:

1. عدم اكتمال التبادل بفعل الاختلاف في مخاطر الأصول المالية، خطر العجز عن السداد، الاختلاف في تكلفة المعاملات، سيطرة حالة عدم اليقين وتكلفة الحصول على المعلومات، لذلك تكون معدلات الفائدة قائمة على معدل الفائدة الاسمي البحث، الذي لا يستبعد الانخفاض في قيمة النقود الحسائية، من الممكن هذا الانخفاض ان يشكل خطرا، وهو جزء من الفائدة، كما يمكن تفكيك معدل الفائدة الى ثلاثة عناصر:

- الفائدة البحث: وهي قيم محددات رأس المال؛
- علاوة الخطر المتعلقة بكل قرض: مقابلة لطابع العشوائي للعمليات المبرمة؛
- علاوة التسيير المختلفة: بحسب طبيعة كل قرض، وتقابل العمليات الإدارية.

ويرجح موريس ألية تعدد معدلات الفائدة الى: طبيعة القرض ونماذج القرض.

2. يقابل كل سعر فائدة سعر معين، لان سعر الفائدة هو سعر تبادل خلال الزمن للسلعة المعينة، وعندما يكون معدل التبادل متماثلا فإن العامل المرشح للتغير هو طبيعة الخدمات التي تقدمها النقود مسلمة في وحدة التحاسب وخدمة الوسيط في التبادل وخدمة السيولة ومخزن القيم التي تعبر عن القوة الشرائية.²

¹ Maurici Allais, economie et interet, clement juglar, tome2, 2 eme edition, paris, 1998, p33.

² Maurici Allais, op, cit, p33

المطلب الثاني: تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الازمة الأمريكية 2008

نتيجة ارتباط سعر الفائدة من الناحية الاقتصادية بالقرض، ويتطلب ذلك وجود عنصرين، اي طرفين في لحظة ما، مقرض صاحب الفائض من السلع والنقود، ومقترض، على ان يلتزم المقترض برد القرض عند تاريخ الاستحقاق، مضاف اليه الفائدة (سعر الفائدة)¹ وبناء على هذا المفهوم، منحت الحكومة الأمريكية قروض في المؤسسات الاستثمارية العقارية¹ وشركات المقاولات، في سعيها لتحقيق اكبر قدر من الارباح ممكن، من خلال التوسع في منح القروض، بغض النظر عن المخاطر التي يمكن ان تتعرض اليها هذه المؤسسات المالية من جراء هذه السياسية، فالمهم هو زيادة الارباح مع رفع اسعار الفائدة، الأمر الذي أدى الى حدوث تغير في طبيعة السوق الأمريكية، الذي أدى إلى:

- انخفاض اسعار المنازل
- عجز المقرضين عن سداد ديونهم.
- زيادة ظاهرة استلاء المقرضين على العقارات.
- تزايد حالة التوقف عن الدفع.
- زيادة حجم القروض المتعثرة للأفراد.
- ضعف قدرة تمويل البنك لشركات الافراد.
- انخفاض في معدلات النمو الاجمالي.

هذه التعثرات التي أدت الى مرور الاقتصاد بمرحلة انكماش ثلاثيين متتاليين لمدة سداسي انكماش الاقتصاد فيها بنسبة 0.3% في الثلاثي الثاني من سنة 2008 ويعد هذا الانكماش مرتفعاً، ودفع هذا الركود في الاقتصاد إلى:²

❖ انخفاض في القوة الاستهلاكية وانفاق الشركات

¹ رفيق يونس المصري، مصرف التنمية الاسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك، اطروحة دكتورا منشورة، الطبعة الثالثة مكتوبة الرسالة لبنان، 1987، ص65-68.

² عبد المجيد قدي مرجع سابق ص13-14.

- ❖ انخفاض الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 1.3%
- ❖ انخفاض الانفاق على السلع المعمرة بنسبة 14%
- ❖ حدوث أزمة سيولة كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي
- ❖ دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة كساد حادة
- ❖ انخفاض كبير في الانتاج الصناعي
- ❖ استمرار خسارة الوظائف وارتفاع معدل الافلاس في الكثير من البنوك
- ❖ بورصة نيويورك تغلق على ادنى مستوياتها

المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على التضخم في الأزمة الأمريكية

أدت زيادة الطلب على قروض الرهن العقاري، من اجل شراء العقارات والسكنات، إلى ارتفاع اسعار الفائدة وسعر العقارات، الأمر الذي أدى إلى بالإنظار إلى الاستثمار في هذا القطاع، وتهافت المستثمرين بكثرة، خلق عدم التوازن بين العرض والطلب، وزادت كثرة الطلب على القروض، من المستثمرين، جعلت البنوك تتوسع في القرض، معتبرة ذلك استثمار وزيادة ارباح، بزيادة نسبة سعر الفائدة، على حساب الاقتصاد الاخر المتمثل في السلع والخدمات والاستثمارات الاخرى، نتج عنه زيادة اسعار السلع، مع انخفاض نسبي للقيمة الشرائية للدولار الأمريكي، خلف اختلالات بالسوق اصبح، حجم الاوراق المالية اكبر بكثير من حجم السلع والخدمات.

ساهم القطاع المصرفي والقطاع المالي، دورا كبيرا في زيادة حجم الاصول المالية العامة المتداولة، وساهم ذلك في تعميق الفجوة، في انقطاع الصلة بين الاقتصاد السلعي الحقيقي والاقتصاد المالي الرمزي من خلال الاتساع المالي الوهمي، بإصدار انواع متعدد من الاصول المالية، بعيدا عن حاجات ومتطلبات الاقتصاد الحقيقي، واصبح ما يحدث في الاسواق المالية من عمليات لا ينسجم مع الطاقة الانتاجية والموارد الحقيقة التي يتمتع بها الاقتصاد القومي.¹

¹ جوردون، جون ستيل، امبراطورية الثروة، هشام ممدح طه (مترجم)، مكتبة الشروق، مصر ، 2008، ص240.

- والتوسع في الاقراض أدى إلى تخصص خاطئ لعناصر الانتاج، جعل نسبة الانتاج اكثر راس مالية مموله بادخار متزايد اي تضخم في الادخار، وكان لسعر الفائدة اثر كبير في التضخم في الازمة الأمريكية يمكن ان نختصرها في:
- ارتفاع معدل الفائدة كان سببا في تضخم القروض وزيادة حجمها؛
 - دعم القروض من طرف الحكومة الأمريكية أدى إلى زيادة المتهافتين عليها بأعداد كبيره خلق فارق بين العرض والطلب؛
 - ارتفاع متوسط القروض إلى القيمة الغير معتادة، مع اصدار سندات غير مغطاة من القروض السكنية القائمة؛
 - ارتفاع مؤشر اسواق الرهن العقاري إلى 0.98%؛
 - ارتفاع اسعار العقار؛
 - ازدواجية المساكن والعقارات من طرف المستثمرين والبنك؛
 - تحويل الديون إلى اوراق مالية بواسطة عملية التورق وهي غير مغطاة؛
 - تضاعف اسعار الفائدة، وتكراره في كل عملية بيع او شراء او اقراض.¹

المطلب الرابع: تأثير سعر الفائدة على البطالة في الأزمة الأمريكية 2008

لمعرفة الاسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، قسمت الاقتصاديين إلى قسمين، فمنذ ظهور النظرية العامة لكينز الذي عرف البطالة على انها ناجمة عن قصور الطلب الفعال، وبالتالي كونها ظاهرة لا طوعية ايد فريق من الاقتصاديين كينز، وفريق اخر مع المدرسة النيوكلاسيكية، التي ترى ان سبب البطالة هو المستوى المرتفع للأجور الحقيقية، وان الاسواق لها اتجاه نحوى التوازن (تساوي العرض والطلب)، وبالتالي فإن البطالة ظاهرة قصيرة الاجل وطوعية ناجم عن انتفال الناس ما بين مناصب التشغيل والبحث عن العمل، ونتيجة هذه الحركية فإن

¹ صندوق النقد الدولي: افاق الاقتصاد العالمي، 6 افريل 2008، ص 107.

البطالة تعتبر احتكاكية ناجم عن ديناميكية سوق العمل، عكس البطالة الهيكلية الناجم عن قصور سوق العمل في توفير مناصب الشغل المطلوبة مقرنة بما هو معروض من مهارات.¹ مرت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 بمرحلتين مرحلة ارتفعت فيها نسبة البطالة ومرحلة كانت فيها نسبة البطالة منخفض.²

المرحلة الأولى: حالة انخفاض سعر الفائدة شهدت هذه المرحلة نسبة بطالة قليلة نظرا لعدت عوامل خلقت مناصب شغل، وزاد فيها الطلب على اليد العاملة، نظرا لعدة اسباب ابرزها.

- توجه الافراد بنسب كبيرة إلى القروض العقارية والاستثمار في بناء المساكن شغلت الكثير من اليد العاملة

- زيادة فتح مؤسسات المالية شغل نسبة كبيرة من العمال

- الحركية الصناعية للبناء رفعت من انتاجها رافقتها زيادة الطلب على العمال

- الاسواق المالية والتجارية العقارات والسكنات زادت في توسع رقعة المبادلات البيع والشراء زاد في مناصب الشغل

- الاستثمار في الضاربة قتل من الطالبين للعمل

- ضخ الاموال بالسوق وفرت الاستثمار في الكثير من القطاعات، شغل نسبة كبيرة من اليد العاملة

- رغبة الحكومة في مساعدة الافراد في العمل

المرحلة الثانية: مرحلة رفع سعر الفائدة وتعثر المؤسسات المالية

شهدت هذه المرحلة ارتفاع كبير في نسبة البطالة ناجم عن عدت اسباب منها

- توقف سوق القرض تسريح العمال.

- تعثر اصحاب القروض عن السداد وتوقفهم عن الاستثمار.

- قلة الطلب على اليد العاملة.

- المضارب في الاوراق المالية وفرت الاموال دون اللجوء إلى طلب اليد العاملة .

¹ تحليل البطالة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية العدد58، الطبعة الخامسة.

² نفس المرجع.

- افلاس البنك واغلاقها أدى إلى تسريح الكثير من العمال زاد في معدل البطالة.
- توقف الكثير من القطاعات الاقتصادية زادت من البطالة.
- توجه الراي العام حول افلاس المؤسسات المالية والتخوف من الاستثمار شارك في البطالة.
- ارتفاع معدل التضخم وفقد الدولار قيمته الشرائية تسبب في عجز المؤسسات الاستهلاكية خفضت في نسبة مناصب الشغل.

المطلب الخامس: تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

بدأت الأزمة الأمريكية في النصف الأول سنة 2007، عندما هبطت أسعار الفائدة إلى أدنى المستويات بشكل كبير، مع عجز المقرضين على وامتناعهم عن سداد قروضهم، خاصة القروض التي هي في شكل رهونات وضمائنات غير كافية، نجم عن هذا التأخر والامتناع في سداد الديون، تعثر الأسواق المالية الأمريكية، ووجدت صعوبات في تسديد الالتزامات المالية وما تبعها من مستحقات، أثرت على الإيرادات والنفقات العامة، وأسفرت على تفاقم العجز في الموازنة العامة وارتفاع الدين الكلي الأمريكي، وخلفت اختلال في ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات).¹

الفرع الأول: تأثير سعر الفائدة على الصادرات

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من ناحية الصادرات على الصعيد العالمي، ولقد تراجع الناتج المحلي الامريكى في الربع الرابع من سنة 2008 نسبة 2.6% مقابل نسبة سابقة 3.8%، وسجل الربع الثالث من سنة 2008 تراجعاً اجمالي الناتج المحلي نسبة 0.5% يكون الاقتصاد الأمريكي قد سجل تراجعين في فصلين متتالين، هذا الضعف في النشاط الاقتصادي أدى إلى التباطؤ الواضح في حركة الصادرات ولقد اثر سعر الفائدة على الصادرات الأمريكية من خلال:

¹ د، حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الامريكى وحقيقته مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية، مجلة المنتدى، رقم المجلة 28، العدد 258، ص 201، 244، كانون الاول 2013.

1. كان السبب في نقص السيولة التي أثرت على إنتاج وصناعة المواد المصدرة.
2. تراجع الولايات المتحدة من أكبر منتج إلى أكبر مستهلك حيث يشكل الاستهلاك 5.44%.
3. نقص كبير في الصادرات.
4. تراجع العملة ونقص في ميزان الصرف وتقليل من قيمة سعر الفائدة.
5. التضخم ورفع الاسعار أدى إلى توقف الطلب على السلع الأمريكية.

الفرع الثاني: أثر سعر الفائدة على الواردات الأمريكية

يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد مشغل للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية الدخيلة للاقتصاد الأمريكي سنة 2008 حوالي 316 مليار دولار بعد أن كانت 271 مليار دولار سنة 2007، وتشكل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من

- الواردات السلعية 16% من الواردات العالمية
- تجارة الخدمات 10% من التجارة العالمية للخدمات

اعتماد الكثير من الدول على السوق الأمريكية في استيعاب صادراتها نتيجة تذبذبات سعر الفائدة في الانخفاض والزيادة، ألحق الضرر بالسوق الأمريكية خاصة سوق الاستثمار الإنتاجي، توقفت عن أثره العديد من المؤسسات خاصة الصناعية، والإنتاج الزراعي، كلف الحكومة الأمريكية بالتوجه إلى الاستيراد لترتفع نسبة الواردات الأمريكية

الفرع الثالث: نتائج تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

في أزمة أمريكية 2008 أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات الأمريكي سلبيا ويتجلى ذلك من خلال بعض الآثار الظاهرة والمتمثل فيما يأتي:

- عجز الميزان التجاري؛
- ارتفاع المديونية الأمريكية؛
- الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتحويل العجز المالي؛

- عجز ميزان الفدرالية.

خاتمة

تعد دراسة سعر الفائدة من حيث ميزاته، ووجوده، وفي كيفية تحديده، والأثار المترتبة عنه، كلها تحدد مختلف المتغيرات الاقتصادية الناتج عنه التي هي عبارة متغيرات الاستقرار الاقتصادي،

توصلنا من خلال هذا البحث إلى بعض النقاط هي عبارة على نتائج

- يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات المؤثرة على الحياة الاقتصادية
- التمويل بالدين والإقراض من الأسباب والعوامل التي ينجم عنها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي

- سعر الفائدة عامل لعدم الاستقرار الاقتصادي

- تذبذب سعر الفائدة بين الرفع والانخفاض تنجم عنه الأزمات

- القروض غير المغطاة حقيقة تشكل خطر على الاقتصاد.

أهم التوصيات :

- إعتمادا على ما سبق من الدراسة والنتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي نتوجه بها إلى أصحاب القرارات للإستفادة من النظام المالي المحلي والعالمي وتجنب الكوارث المصرفية والأزمات المالية ومن أهم التوصيات ما يلي :
- ضرورة الأخذ بنظام التشريع الإسلامي في نظام المعاملات المالية
 - تقوية الأنظمة المصرفية والتحكم في الإئتمان المصرفي
 - ضرورة التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي يصاحبها إنتاج وتبادل فعلي
 - تفعيل قوانين تنظيمية وقوانين رقابة لقطاع العقار وإعادة تخصيص معدلا فائدة ثابت على قروض الرهن العقاري والسماح لها بالتحرك في مجال فائدة صغيرة
 - فرض الرقابة اللازمة على النشاطات المالية المتعلقة بالمشتقات المالية
 - الأخذ بنظام الإنذار المبكر الذي يصدر إشارات تنبؤ بالأزمات
 - الأخذ بالاستثمارات الحقيقية والابتعاد عن الوهمية
 - الحاجة الملحة لإرساء نظام اقتصادي إسلامي جديد للمستقبل والعمل على تطويره إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- القرآن الكريم

II- الأحاديث النبوية

صحيح مسلم، (6/1220)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسلوري أبو الحسن ، دار

الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ-1991م

III- المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، الجزء 3، 1414هـ.

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- أحمد بلوافي، عبد الرزاق بلعباس، حقيقة سياسة معدل الفائدة الصفري، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 05-06 ماي 2009.

- أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤثرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016.

- استشهاد حسن البناء، العلاقة بين التكاليف والربا والأسعار في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 1980، ص: 37. نقلا عن بلقاسم زيطوط ، أحكام الربح في الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، السنة الجامعية: 2013-2014.

- الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، الطبعة: بدون طبعة، دار المعارف، مجلد1، بدون تاريخ.

قائمة المصادر والمراجع

- أنور مصباح سوبره، شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2004.
- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، ط.1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- بن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكرياء، المحقق: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، الطبعة الأولى، دار الفكر، الجزء الثاني، 1399.
- بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في أحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بورمرداس، 2011-2012.
- حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الطبعة 1، لبنان، 2006.
- حسني نبي هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار الكندي، الأردن، 2003.
- رضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث، التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي 2004، جامعة حلوان، مصر.
- رفيق يونس المصري، الأزمة المالية من يتحمل مسؤوليتها؟ الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مطبعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز النشر العلمي، ط.1، 2009.
- سعيد السهوري محمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- سمير تامة، دور السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة السودان (2000-204)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، الموسم الجامعي: 2016-2017.
- شحاتة شوقي إسماعيل، نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، الزهراء للإسلام، الطبعة: 1، 1893.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- طارق الديواني، قضية الفائدة، ترجمة محمد سعيد دباس، الطبعة الأولى، مؤسسة سهيل طرابلسي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- عز العرب فؤاد، الربا بين الاقتصاد والدين، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الاسكندرية، 1962.
- عقبي لخضر، أثر سعر الفائدة الحقيقي على الادخار، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1994-2018)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1، جامعة بشار، أفريل 2020.
- علي معبد الجارحي، السياسات النقدية في إطار إسلامي، مسودة رقم (5)، 2015. نقلا عند: هند مهداوي، سليمة غرزوي، مرجع سبق ذكره.
- عمر سليمان الأشقر، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، دار النفائس: الطبعة الثالثة، الأردن، 2003.
- مختاري بولنوار، جدلية نظام معدل الفائدة بين افتعال الأزمات الاقتصادية الدورية والغاء الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد 13، العدد 1، جامعة الجيلاني بونعامة مليانة، الجزائر، تاريخ النشر: 15-03-2022.
- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط. 1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

- جمال بوزيدي: البرهان الاقتصادي على تناقض معدل الفائدة مع علم الاقتصاد، مجلة معارف، المجلد.12، العدد.22، جامعة البويرة، جوان 2017، ص ص: 255-265.
- ياسين أبو جامع: أثر السياسة الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد.21، العدد.2، 2020، ص ص: 123-152.
- هاني محمد سليم هواري، أحمد فوزي حامد: أثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان، مجلة الزقاق للبحوث الزراعية، المجلد.48، العدد.2، كلية الزراعة جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص ص: 533-540
- نمارق قاسم حسيني: قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة لتجرتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة: 1990-2015- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2017.
- مها مصطفى محمود تركي، عبد الرحيم الشحات البحطيبي: تحليل أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا، مجلة الزقاق للبحوث الزراعية، المجلد.48، العدد.1، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص ص: 203-281.
- بوبلوط بلال: أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2010-2011.
- شيبوط سليمان: حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسة اقتصادية- المجلد.10، العدد.1، جامعة زيان عاشور الخلفة، 01-01-2016، ص ص: 160-171
- كبوط عبد الرزاق: تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.

- كريمة محمد الحسيني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد.32، العدد.1، جامعة، 2018، ص ص: 93-161.
- صباح عجلان: تقييم أثر سياسة البنك المركزي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي - حالة العراق ومصر خلال (1990-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (48)، جامعة محمد خيضر بيسكرة، سبتمبر 2017، ص ص: 205-221
- عبد الحميد اعمر وعطالله بن مسعود: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 2000-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (06)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص ص: 93-112
- بريش عبد الكريم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد.3، العدد.7، جامعة أحمد دراية، أدرار، 30-09-2015، ص ص: 105-143
- عبد الكريم أحمد قندوز، الوليد أحمد طلحة: آليات انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة (دراسة حالة سوق السودان)، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد(08)، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص: 03-33
- عمار مجيد كاظم: سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (32)، جامعة المستنصرية 2012، ص ص: 64-107
- هند مهداوي، سليمة غرزي: سعر الفائدة(الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوطني مقارنة فكرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (35)، العدد (03)، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 20-12-2021، ص ص: 1310-1343
- غردة عبد الواحد وأحسن لحسانة، المساوى الاقتصادية لنظام معدل الفائدة وأقرها في حصول الأزمات المالية الدورية ومفهوم الربح بوصفه بديلا إسلاميا، مجلة التجديد، المجلد التاسع عشر، العدد الثامن والثلاثون، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.
- هبة عبد المنعم، أداء اقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير 2012.
- هند مهداوي، سليمة غرزي، سعر الفائدة (الربا) بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي مقارنة فكرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 3، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، تاريخ النشر: 20-12-2021.
- وضاح رجب، التضخم والكساد، دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس، 2009.
- عبدالمجيد قدي الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 16، العدد 46، 2009، ص 7-8.
- د. وديع احمد كابلي، الازمة المالية العالمية الأسباب والنتائج، ص 1، 2، 3، 4، 5، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
- رفيق يونس المصري، مصرف التنمية الاسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك، اطروحة دكتوراه منشورة، الطبعة الثالثة مكتوبة الرسالة لبنان، 1987، ص 65-68.
- عبد المجيد قدي مرجع سابق ص 13-14.
- جوردون، جون ستيل، امبراطورية الثروة، هشام ممدح طه (مترجم)، مكتبة الشروق، مصر ، 2008، ص 240.
- صندوق النقد الدولي: افاق الاقتصاد العالمي، 6 افريل 2008، ص 107.
- تحليل البطالة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 58، الطبعة الخامسة.

- د، حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الامريكى وحقيقته مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية، مجلة المنتدى، رقم المجلة 28، العدد 258، ص201، 244، كانون الاول 2013
- IV المراجع باللغة الأجنبية:
- Briguglio L, et al.(2008), " Economique vulnerabilityand Resliebce cancepts and measurements " United Nation, Université Eorldinstitute for développement économique research No.2008/55, May, p:1
- The Mc Graw-Hill; dictionary of modern economice, New york,1965, P.2
- Catherine lubouchinsky, les taus dinteret, 2 eme .edition,dalloz, paris, 1990, p.3
- Dominique lacoue, labarthe, analyse monetaire, .dunod, paris, 1980, p248
- Maurici Allais,economie et interet, clement juglar, .tome2, 2 eme edition, paris, 1998, p33
- Maurici Allais, op, cit, p33

الفهرس

9	ملخص الدراسة:
7	مقدمة
أ	تمهيد:
6	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
6	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة
6	الفرع الأول: ماهية سعر الفائدة:
6	أولاً- تعريف سعر الفائدة:
9	ثانياً- تعريف الربا:
11	الفرع الثاني: نبذة عن الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة
12	الفرع الثالث: سعر الفائدة الصفري بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي
15	الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي
16	الفرع الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي
19	الفرع الثالث: مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي
21	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لنظام معدل الفائدة وعلاقتها بالأزمات الاقتصادية
21	الفرع الأول: الآثار السلبية لنظام معدل الفائدة على الجانب النفسي والخلقي للأفراد وانعكاساتها على المجتمعات
23	الفرع الثاني: أثر معدل الفائدة على توزيع الدخل وعلى المبادرة الفردية للأشخاص
26	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لموضوع الدراسة
26	المطلب الأول: الدراسات التي تتعلق بمتغير المستقل (سعر الفائدة)
26	الفرع الأول: الدراسات الوطنية
28	الفرع الثاني: الدراسات العربية
30	المطلب الثاني: الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي)
30	نعرض في هذا المطلب الدراسات التي تطرقت إلى متغير الدراسة الاستقرار الاقتصادي بصفته متغير تابع، وتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كما يلي:
30	الفرع الأول: الدراسات الوطنية
32	الفرع الثاني: الدراسات العربية
34	المطلب الثالث: الدراسات التي تتعلق بالمتغيرين (سعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي)
34	الفرع الأول: الدراسات الوطنية
37	الفرع الثاني: الدراسات العربية

38.....	الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية
43.....	المبحث الأول: الإحاطة بالأزمة المالية العالمية 2008
44.....	المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
46.....	أولاً: أزمة الرهن العقاري
47.....	ثانياً: توريق القروض الرهنية
48.....	ثالثاً: التحول في الاقتصاد العالمي
49.....	المطلب الثالث: مراحل الأزمة المالية 2008
50.....	المبحث الثاني: دور سعر الفائدة في حدوث الأزمة المالية في أمريكا
50.....	المطلب الأول: كيف نحسب سعر الفائدة
50.....	الفرع الأول: سعر الفائدة سعر نسبي زمني
51.....	الفرع الثاني: نظام معدلات الفائدة النقدية
51.....	أولاً: التبادل النقدي بدلالة الزمن
52.....	ثانياً: أسباب اختلاف معدلات الفائدة النقدية
53.....	المطلب الثاني: تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الأزمة الأمريكية 2008
54.....	المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على التضخم في الأزمة الأمريكية
55.....	المطلب الرابع: تأثير سعر الفائدة على البطالة في الأزمة الأمريكية 2008
56.....	المرحلة الأولى
56.....	المرحلة الثانية:
57.....	المطلب الخامس: تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات)
57.....	الفرع الأول: تأثير سعر الفائدة على الصادرات
58.....	الفرع الثاني: أثر سعر الفائدة على الواردات الأمريكية
58.....	الفرع الثالث: نتائج تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات
	خاتمة.....
	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.....
64.....	قائمة المصادر والمراجع:
71.....	الفهرس